

شرح العوامل المائة للجرجاني
لمسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة
٧٩٣ هـ

(تحقيق ودراسة)

دكتور

السعيد سليمان السعيد مطر

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية

بكلية العلوم والآداب بجامعة الجوف

ومدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بكفر الشيخ - جامعة الأنزهر



شرح العوامل المائة للجرجاني

لسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٣ هـ
تحقيق ودراسة

دكتور

السعيد مطر

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بكفر الشيخ

جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية

drsaeedmater@gamil.com

الملخص:

يقوم هذا البحث بتحقيق كتاب شرح العلامة الكبير: سعد الدين التفتازاني على العوامل المائة للإمام: عبد القاهر الجرجاني، وقد حصرها الإمام عبد القاهر في مائة عامل، وهي على نوعين: لفظية، وهو الغالب، ومعنوية. وقد تقدم هذا التحقيق: الترجمة لكل من: الإمام عبد القاهر الجرجاني، والعلامة السعد التفتازاني، وما دار حول كتاب العوامل المائة من دراسات، ونسبة الكتاب، ووصف النسخ التي اعتمد عليها التحقيق، ونماذج من تلك النسخ، ومنهجي في التحقيق، فضلاً عن التحقيق وما يتطلبه من أمور يحتاج إليها.

الكلمات المفتاحية: العوامل المائة - الجرجاني - التفتازاني - التحقيق .



**Explain the 100 factors of Jurjani Massoud bin
Omar Taftazani, who died in 793 AH
Investigation and study**

Alsaeid matar

Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic
Studies for Girls in Kafr El-Sheikh - Al-Azhar
University, Egypt.

E-mail: drsaeedmater@gamil.com

Abstract

This research investigates the book of explanation of the great mark: Saad al-Din Al- Taftazani on the factors of the hundred Imam Abdul Qahir al-Jorjani, has been identified by Imam Abdul Qahir in one hundred workers, which are two types: verbal, which is often, and moral.

This investigation has been provided by the translation of: Imam Abdul Qahir Al-Jorjani, Al-Sa'ad Al-Taftazani, and the book on the book of the 100 factors of studies, the percentage of the book, the description of the copies relied upon by the investigation, models of these copies, It requires things he needs.

Keywords : Explain the 100- Jurjani – Taftazani - investigation



مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد النبي الهادي الأمين، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فقد منَّ الله تعالى على هذه الأمة بكوكبةٍ نيرة من العلماء شمروا عن سواعد الجدِّ لخدمة لغة القرآن تأصيلاً وتأليفاً وشرحاً وتحليلاً، وكثرت المؤلفات التي من شأنها ضبطُ اللسان العربي ما بين متنٍ موجزٍ، وشرحٍ لهذا المتن، وحاشيةٍ على الشرح، وتقريرٍ على الحاشية، وما ذلك من علمائنا إلا حرصاً على استيعاب كلِّ ما يتصل بموضوع هذا المتن من قواعد.

ومن ضمن هذه المتون: كتابُ العوامل المائة للإمام عبد القاهر الجرجاني؛ فقد أقبل عليه القراء والعلماء، فشرحوه وبسَّطوه، وعلَّقوا عليه، ما بين شارحٍ ومترجمٍ وناظمٍ ومُعَرِّبٍ ومعلِّقٍ ومختصرٍ^(١).

ومن بين هؤلاء العلماء: العلَّامة الكبير سعد الدين التفتازاني؛ فقد ظفرت بنسخة من هذا الشرح من مكتبة الحرم المكيِّ أثناء تأديتي فريضة الحجِّ، فتوكَّلت على الله شارعاً في تحقيقها، ويرجع اختياري لتحقيق هذا الشرح إلى الأسباب الآتية:

- العلَّامة سعد الدين التفتازاني وإن كان عالماً موسوعياً؛ حيث ألف في صنوف شتى من فروع العلم، إلا أنه اشتهر بلاغياً أكثر منه نحوياً،

(١) ينظر: كشف الظنون ٢ / ١١٧٩-١١٨٠.



ففي تحقيق هذا المخطوط بيان للجانب النحوي عنده - رحمه الله -
تعالى.

- تزويد المكتبة العربية بمؤلفٍ جديدٍ في النحو العربي.
- في الاطلاع على هذا الشرح كفايةً لفهم العوامل النحوية بصورةٍ
مجملّة، وتمكين القاعدة النحوية في أذهان المتعلمين لاسيما المبتدئين
منهم.

- هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على النحو الآتي:
- مقدمة بينت فيها طبيعة الموضوع، وسبب اختياري له، وما إلى ذلك.
- ما يقتضيه التحقيق من ترجمة للإمام عبد القاهر الجرجاني، والعلامة
سعد الدين التفتازاني، وقد ترجمت لهما بشيء من الإيجاز، وأحلت
إلى مراجع استوعبت الترجمة لهما لمن أراد الاستزادة.

- الحديث عن العوامل المائة وشروحيها.
- نسبة الكتاب إلى مؤلفه العلامة التفتازاني.
- وصف النسخ، وصور منها، ومنهجي في التحقيق.
- النص محققاً.

- ثم زيلت البحث بفهارس جامعة للنص المحقق.
- وفي الختام أتقدم بخالص شكري وتقديري لكل من كان سبباً في
توجهي إلى دراسة لغة القرآن والديّ الكريمين، ومن نهلت العلم على
أيديهم أساتذتي الأجلاء - شكر الله لهم وجزاهم عني خير الجزاء.

والله - أسأل أن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى، إنه ولي ذلك والقادر عليه

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين

دكتور

السعيد سليمان مطر

بين يدي التحقيق ويشمل

- ترجمة الإمام: عبد القاهر الجرجاني.
- ترجمة العلامة: سعد الدين التفتازاني.
- ما دار حول العوامل المائة من دراسات.
- نسبة الكتاب.
- وصف النسخ، ونماذج منها.
- منهج التحقيق.



عبد القاهر الجرجاني^(١)

اسمه ولقبه:

عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني^(٢)، وكنيته " أبو بكر"^(٣)، ويلقب بشيخ العربية^(٤).

مولده:

لم تفصح كتب التراجم التي تعرّضت لترجمته عن سنة ولادته تحديداً، لكنّها أجمعت على أنه ولد بجرجان^(٥)، كما لم تذكر شيئاً عن أسرته أو نشأته.

شيوخه:

تتلمذ الإمام عبد القاهر الجرجاني على يد شيخه محمد بن الحسين بن محمد، ابن عبد الوارث، أبو الحسين ابن أخت أبي علي الفارسي المتوفى سنة (٤٢١)^(٦).

وذكر ياقوت الحموي^(٧) له أستاذاً آخر، وهو علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل أبو الحسن القاضي الجرجاني، الفقيه الشافعي المتوفى سنة (٣٦٦هـ) وقيل: سنة (٣٩٢)^(٨).

(١) تنتظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ط الحديث ١٣ / ٥٠٥، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٣/٤٦٢، فوات الوفيات ٢/٣٦٩، إنباه الرواة ٢/١٨٨-١٩٠، شذرات الذهب ٥/٣٠٨-٣٠٩، الأعلام ٤/٤٩، معجم المؤلفين ٥ / ٣١٠، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده ص ١١ - ٢٤، د. أحمد مطلوب ط / وكالة المطبوعات - الكويت، الأولى ١٩٧٣ م.

(٢) ينظر: فوات الوفيات ٢/٣٦٩.

(٣) ينظر: الأعلام ٤/٤٩.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ط الحديث ١٣ / ٥٠٥.

(٥) جرجان: مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان. معجم البلدان ٢/١١٩.

(٦) ينظر: إنباه الرواة ٣/١١٦، معجم الأدباء ٦/٢٥٢٣، الأعلام ٦/٩٩.

(٧) ينظر: إنباه الرواة ٣/١١٦، معجم الأدباء ٦/٢٥٢٣، الأعلام ٦/٩٩.

(٨) ينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم ص ٧١٧، معجم الأدباء ٤/١٧٩٧، ١٧٩٦.



يقول ياقوت: "وكان الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد قرأ عليه واغترف من بحره، وكان إذا ذكره في كتبه تبخبخ به وشمخ بأنفه بالانتماء إليه"^(١).
وهذا القول بعيد عن الصواب؛ لأن القاضي الجرجاني مات في بعض الروايات في سلخ صفر سنة ست وستين وثلثمائة، وفي بعضها أنه مات سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة، ولا يعقل أن يتصل به عبد القاهر حتى في أواخر أيامه"^(٢).

تلامذته:

من تلمذ على يد الإمام عبد القاهر:

- ١- عليّ بن مُحَمَّد بن عليّ أبو الحسن بن أبي زيّد النحوي المعروف بالفصحي من استرأباد المتوفى سنة (٥١٦) وقيل (٥١٠)^(٣)
- ٢- أحمد بن إبراهيم بن محمد السجزي^(٤)
- ٣- أبو العباس أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير توفي بعد سنة (٤٧١)^(٥)
- ٤- الأبيوردي: أبو المظفر مُحَمَّد بن أبي العباس أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد... العنبيسي المُعَاوِيّ، الأبيوردي المتوفى سنة (٥٥٧)^(٦)

(١) معجم الأدياء ١٧٩٧/٤.

(٢) عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده ص ١٤ وما بعدها.

(٣) معجم الأدياء ١٩٦٤/٥، البلغة ص ٢١٤

(٤) معجم الأدياء ١٨٧/١

(٥) معجم الأدياء ٣٥٧/١، بغية الوعاة ٣٢٠/١، الاعلام ١٥٨/١

(٦) سير أعلام النبلاء ط الحديث ١٤ / ٢٤٥ - ٢٤٨، بغية الوعاة ٤٠/١.

٥- يحيى بن علي بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام، التبريزي،
الخطيب المتوفى سنة (٥٠٢) (١)

شعره:

من شعره:

لا تأمن التفثة من شاعر مادام حيًا سالمًا ناطقًا
فإن من يدحككم كاذبًا يحسن أن يهجوكم صادقًا

ومنه:

لا يوحشتك أنهم ما ارتاحوا مما جلاه عليهم المداح
فهم ككسوم علقتم بإزائهم بيض المرائي والوجوه قباح^(٢)

وله يشكو الزمان وأهله:

أى وقتٍ هذا الذى نحن فيه قد دجا بالقياس والتشبيه
كلما سارت العقول لكى تق طع تيهًا توغلت فى تيه^(٣)

يقول القفطي: " وأشعاره كثيرة فى ذم الزمان وأهله. وكان هذا الأمر هو
السبب فى تقصيره إذا صنّف؛ إذ لم يجد راحة ممن جمع لهم وألف^(٤).

مذهبه الفقهي:

الإمام عبد القاهر الجرجاني شافعي المذهب.

(١) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٣١٥.

(٢) إنباه الرواة ١/٢٢٣.

(٣) إنباه الرواة ٢/١٩٠.

(٤) السابق نفس الصفحة.

يقول ابن العماد " كان شافعيّ المذهب، متكلمًا، على طريقة الأشعري، وفيه دين" (١).

مصنّفاته:

صنّف الإمام عبد القاهر الجرجاني مصنّفاتٍ كثيرة في النحو والصرف والبلاغة والدراسات القرآنية: فمن مصنّفاتِه في الدراسات القرآنية: إعجاز القرآن، تفسير سورة الفاتحة^(٢)، وغيرها.

ومن مصنّفاتِه النحوية: المغني شرح إيضاح أبي على الفارسي، ويقع في ثلاثين مجلدًا^(٣)، المقتصد شرح كتاب الإيضاح أيضا وهو مختصر، ويقع في أربعة مجلدات، والعوامل المائة، والجمل شرح العوامل^(٤) وغيرها. ومن مصنّفاتِه الصرفية: كتاب العمدة في التصريف^(٥) ومن مصنّفاتِه في البلاغة: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة وغيرها^(٦)

وفاته:

ولم يزل - رحمه الله - يبذل العلم بجرجان حتى وافته المنية سنة (٤٧١هـ)، وقيل: سنة (٤٧٤هـ).

(١) شذرات الذهب ٣٠٨/٥.

(٢) فوات الوفيات ٣٦٩/٢.

(٣) الأعلام ٤٩/٤.

(٤) إنباه الرواة ١٨٩/٢.

(٥) شذرات الذهب ٣٠٩/٥.

(٦) تنظر مؤلفاته باستقصاء في: عبد القاهر الجرجاني بلاغته وأدبه ص ٢٥-٤٧.



سعد الدين التفتازاني: (١)

في هذا البحث سأذكر لمحات موجزة عنه؛ حيث أفاض الباحثون والمحققون في الترجمة لهذا الإمام الكبير.

اسمه ولقبه:

اختلف في اسمه؛ فذهب جلُّ من ترجم له أنَّه: مسعود بن القاضي عمر، ابن المولى الأعظم برهان الدين عبد الله، ابن الإمام الرباني شمس الحق والدين القاري (٢).

وذهب ابن حجر في إنباء الغمر إلى أنه: محمود بن عمر بن عبد الله (٣). ويلقب بالتفتازاني نسبة إلى تفتازان (٤) وهي البلد التي ولد فيها، والسمرقندي نسبة إلى سمرقند (٥)، والخراساني نسبة إلى خراسان، والهروي (٦) والعجمي (٧)؛ لأنه غير عربي.

(١) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/٣٥٠، إنباء الغمر ١/٣٨٩ - ٣٩٠، عجائب المقدور ٤٦٧، الدليل الشافي على المنهل الصافي ٢/٧٣٤، مفتاح السعادة ١/١٩٠ - ١٩٢، شذرات الذهب ٨/٥٤٧ - ٥٤٩، البدر الطالع ٢/٣٠٣ - ٣٠٥، بغية الوعاة ٢/١٧١، هدية العارفين ٢/٤٢٩، ٤٣٠، معجم المؤلفين ١٢/٢٢٨، معجم المطبوعات ١/٦٣٥ - ٦٣٨.

(٢) مفتاح السعادة ١/١٩٠، وينظر البدر الطالع للشوكاني ٢/٣٠٣، وشذرات الذهب ٨/٥٤٧، والدليل الشافي ٢/٧٢٤، وبغية الوعاة ٢/١٧١ وغيرها.

(٣) إنباء الغمر ١/٣٨٩، لكنه جرى في الدرر الكامنة ٤/٣٥٠ على أن اسمه مسعود كما ذهب المترجمون له.

(٤) ينظر: الدليل الشافي على المنهل الصافي (٢/٧٣٤).

(٥) السابق نفس الصفحة.

(٦) ينظر: روضات الجنات ٤/٣٤.

(٧) ينظر: إنباء الغمر ١/٣٨٩.

كما أنه لمنزلته العلمية كان يُلقب بالشيخ^(١) والإمام الكبير^(٢)، والعلامة الكبير^(٣)، والإمام العلامة^(٤) وغيرها.

مولده ووفاته:

اختلف في موله ووفاته فقيل: ولد رحمه الله بتفتازان سنة ٧٢٢ هـ وهو الراجح^(٥)، وقيل: ولد سنة ٧١٢ هـ، وتوفي بسمرقند سنة ٧٩٢ هـ وهو الراجح^(٦)، وقيل ولد: سنة ٧١١ هـ وتوفي سنة ٧٨٧ هـ، و ٧٩٣ هـ و ٧٩٧ هـ.

"وكان سبب موته ما ذكره في «شقائق النعمان» في ترجمة ابن الجزري أن تيمورلنك جمع بينه وبين السيد الشريف فأمر التيمور بتقديم السيد على السعد، وقال: لو فرضنا أنكما سيان في الفضل فله شرف النسب، فاغتم لذلك العلامة التفتازاني وحزن حزناً شديداً فما لبث حتى مات - رحمه الله تعالى -، وقد وقع ذلك بعد مباحثتهما عنده، وكان الحكم بينهما نعمان الدين الخوارزمي المعتزلي فرجح كلام السيد الشريف على كلام العلامة التفتازاني"^(٧)

(١) السابق نفس الصفحة.

(٢) ينظر: البدر الطالع ٢ / ٣٠٣.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٤ / ٣٥٠.

(٤) ينظر: مفتاح السعادة ١ / ١٩٠، وشذرات الذهب ٨ / ٥٤٧.

(٥) تحدّث عن أسباب ترجيح ذلك باستفاضة ضياء الدين القالش في مقدمة كتابه: التفتازاني وجهوده البلاغية من ص ٢٦ - ٣٠، ط: دار النوادر بيروت لبنان، الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

(٦) ينظر: السابق نفس الصفحات.

(٧) ينظر: شذرات الذهب ٨ / ٥٤٩.



شيوخه:

تذكر كتب التراجم والطبقات أنَّ العلامة التفتازاني قد نهل علومه من:

- ١- عبد الرَّحْمَن بن أَحْمَد بن عبد الغفار قَاضِي قُضَاة الشَّرْق وشَّيخ العلماء بِتِلْكَ الْبِلَادِ الْعَلَمَة عضد الدَّيْن الإيجي، المتوفى سنة (٧٥٦)^(١)
- ٢- ضيَاء بن سعد بن مُحَمَّد بن عُثْمَان الْقَزْوِينِي الشَّيْخ ضِيَاء الدَّيْن القرمي العفيفي ت (٧٠٨)^(٢)
- ٣- قطب الدين الرازي المتوفى سنة (٧٦٦)^(٣)
- ٤- بهاء الدين السمرقندي^(٤)

تلاميذته:

تلمذ على يديه عددٌ لا بأس به من طلاب العلم منهم:

- ١- مُحَمَّد بن عطاء الله بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مَحْمُود الإِمَام الْعَلَمَة قَاضِي الْقُضَاة شمس الدَّيْن أَبُو عبد الله الرَّازِيّ المتوفى سنة (٨٢٩)^(٥)
- ٢- قاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم بن مقدم المتوفى سنة (٨٤١)^(٦).

(١) طبقات الشافعية ٢ / ٢٧، ٢٨، الدرر الكامنة ٣ / ١١٠.

(٢) بغية الوعاة ٢ / ١٣، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ٧ / ٤٠٤.

(٣) ديوان الإسلام ٤ / ١٥.

(٤) الدليل الشافي على المنهل الصافي ٢ / ٧٣٤.

(٥) طبقات الشافعية ٤ / ١٠٤، البدر الطالع ٢ / ٢٠٦.

(٦) كنوز الذهب في تاريخ حلب ٢ / ١٤٤.



شعره:

نظم العلامة التفتازاني الشعر فاجاد؛ فمن شعره:

إذا خاض في بحر التفكير خاطري على درة من معضلات المطالب
 حقرت ملوك الأرض في نيل ما حووا ونلت المنى بالكب لا بالكائب
 ومنه:

طويت بإحراز العلوم وكسبها رداءً شبابي والجنون فنون
 فلما تحصت العلوم ونلتها تبين لي أن الفنون جنون^(١)

مذهبه الفقهي:

اختلف في مذهبه الفقهي؛ فمن قائل: هو شافعي المذهب^(٢)، وبعضهم ذهب إلى أنه حنفي المذهب^(٣)، وذهب آخرون إلى أنه محقق المذهبين^(٤)، وإليه أميل، حيث "إن في مشيخته ما يعين على ذلك؛ فشيخاه: العضد والرازي كانا شافعيين، والسمرقندي كان حنفيًا والعفيفي كان حنفيًا الأصول شافعي الفروع، وكذلك كان العلاء البخاري تلميذ السعد يقرر الفقه على المذهبين"^(٥).

(١) السابق نفس الصفحة.

(٢) بغية الوعاة ١٧١/٢، مفتاح السعادة ١ / ١٩٠.

(٣) إنباء الغمر ١ / ١٤٦.

(٤) التلويح ١/١٦.

(٥) التفتازاني وآراؤه البلاغية ص ٤٢.



مصنفاته:

برع العلامة التفتازاني - رحمه الله - في علوم شتى وصنّف مصنّفاتٍ كثيرةً في النحو والتصريف والمعاني والبيان والفقّه والأصلين والمنطق وغيرها؛ فمن مصنّفاتِه

شرح العضد، وشرح التلخيص مطول - وآخر مختصر، وشرح القسم الثالث من المفتاح والتلويح على التنقيح في أصول الفقّه، وشرح العقائد، المقاصد في الكلام، وشرح الشمسية في المنطق، وشرح تصريف العزى، والإرشاد في النحو، وحاشية الكشاف لم تتم. وغير ذلك^(١).

كتاب العوامل المائة، وما دار حوله من دراسات

كتاب العوامل المائة في النحو للإمام عبد القاهر الجرجاني نال حظاً وافراً؛ فقد تبارى العلماء وتصدّوا له ما بين شارحٍ، ومعرّبٍ، وناظمٍ، ومترجمٍ. يقول حاجي خليفة: "شرحه: حاجي بابا الطوسي، وحسام الدين حسين التوقاتي المتوفى سنة ٩٢٦، وهذا الشرح مع جازته، متضمن لفوائد لا تكاد توجد في الكتب المبسوطة. والمولى أحمد بن مصطفى، المعروف بطاش كبري زاده المتوفى سنة ٩٦٨هـ.

وعلق عليه:

السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ...

(١) بغية الوعاة ١/٢، البدر الطالع ٢/٣٠٣ - ٣٠٥، شذرات الذهب ٨/ ٥٤٧ - ٥٤٩، وتتنظر مؤلفاته بتوسع في: التفتازاني وأراؤه البلاغية ص ٤٨ - ٥٥.



وفي إعرابه:

كتاب للمولى: إشيق قاسم الأرنؤقي المتوفى سنة ٩٤٥هـ.

وشرحها: يحيى بن بخشي المتوفى سنة ٩٠٠هـ.

أوله: (إن أحسن ما يفتتح به الكلام... الخ)، وسماه: لمح المسائل

النحوية.

وشرحه: يحيى بن نصوح بن إسرائيل شرحاً ممزوجاً، أوله: (توجهها إلى

جانبك... الخ).

ونظمه: بالتركي محمد بن أحمد الداعي، المعروف: بصوفي زاده

الأدرنوي.

المتوفى سنة ١٠٢٤هـ، أربع وعشرين وألف.

أوله: (حمد حقيه أولدي فتح كلام... أومرم آخر ايده رب أنام).

وعليه تعليفة للشيخ: إبراهيم بن أحمد الجزري، سماه: الإعراب في

عوامل الأعراب.

وترجمه كمال الدين المدرس بالتركية.

وشرحه:

العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني، الحنفي.

المتوفى سنة ٨٥٥هـ، خمس وخمسين وثمانمائة.

وفي إعرابه:

كتاباً أوله: (الحمد لله القوي الذي عجزت عن إدراك كنهه... الخ)^(١).

(١) كشف الظنون ٢/ ١١٧٩-١١٨٠، وذكر كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٥/

٢٠٠ - ٢٠٥ لكتاب العوامل المائة ستة وثلاثين شرحاً، وتسع منظومات.



نسبة المخطوط إلى العلامة: سعد الدين التفتازاني

١- عنوان المخطوط

ورد بصفحة العنوان: "كتاب شرح العوامل للشيخ الإمام العلامة النحوي

الصرفي اللغوي: سعد الدين التفتازاني رحمه الله - تعالى - رحمة الأبرار".

٢- **وجود لمحات بلاغية وأصولية بالشعر، ومعلوم أن**

التفتازاني - رحمه الله - عالم محيط في البلاغة وأصول الفقه، ومؤلفاته

في كلا العلمين تشهد له

- **فمن لمحاته البلاغية:** خروج (لم) من معناها الحقيقي (النفى) إلى معاني

مجازية كالنقير والتوبيخ ونحوها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام.

يقول: "وقد تدخل عليهما الهمزة فيصير في الكلام معنى التقرير كقوله

تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴿٢﴾ الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴿٣﴾﴾

(١)، وقد يكون بمعنى التوبيخ كقول المولى لعبده: (ألم أحسن إليك)" (٢).

- **ومن لمحاته الأصولية:** "قوله: (ولا في النهي): وهي تدخل على

المضارع مطلقاً، وتجزم كما عرفت، ويطلب بها ترك الفعل على سبيل

التحريم أو الكراهة نحو: (لا تشرب الخمر، ولا تضرب ابنك)" (٣). وغير ذلك.

وصف النسخ التي اعتمدها التحقيق:

اعتمد التحقيق على ثلاث نسخ مخطوطة بيانها فيما يأتي:

(١) الشرح: ١ - ٣.

(٢) ينظر ص ٤٩ من التحقيق.

(٣) ينظر ص ٥٠ من التحقيق.



النسخة الأولى:

وهي من مخطوطات الحرم المكي بالمملكة العربية السعودية، ضمن مجموع رقم: (٤٧٣٧) عام، وتقع في (١١) ورقة، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٦) سطراً، في كل سطر (١٢) كلمة تقريباً، وخطها جيد، ولم يذكر ناسخها ولا تاريخ نسخها، وقد اعتمدها أصلاً.

النسخة الثانية:

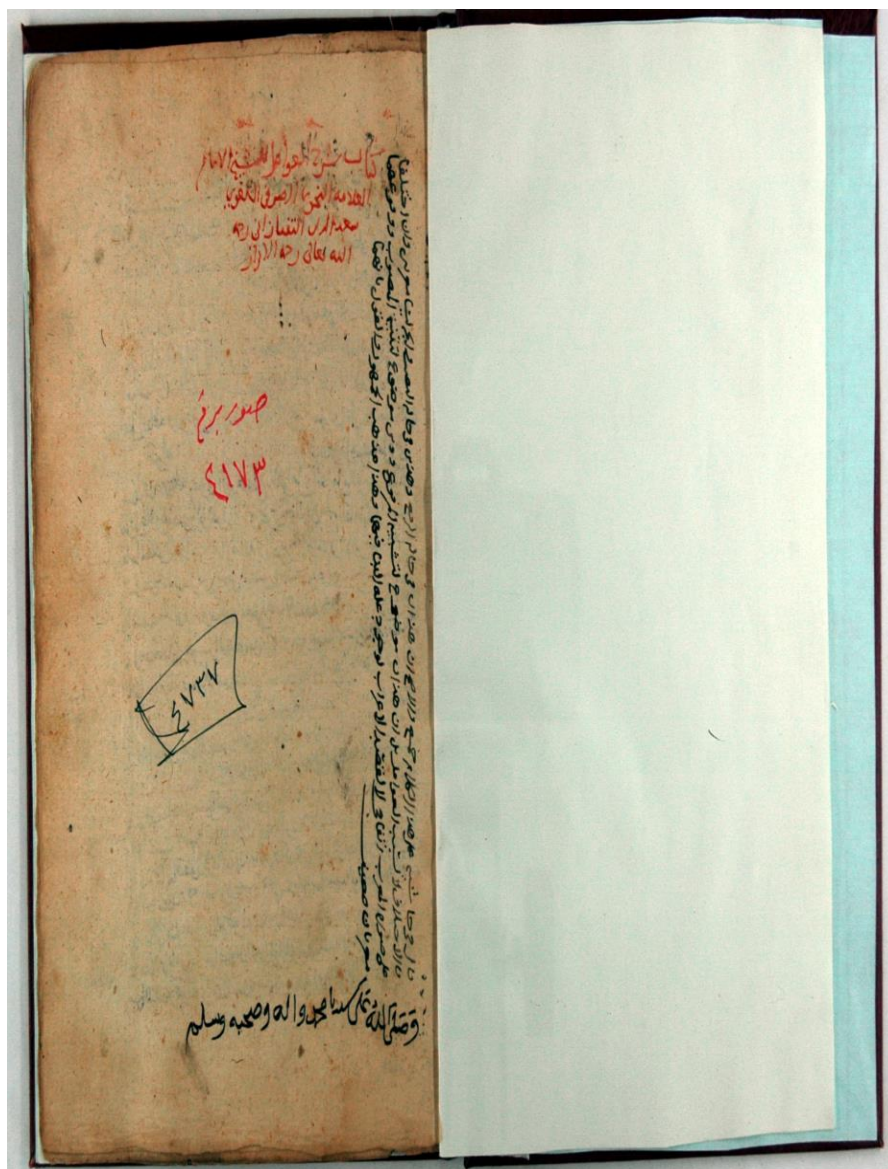
وهي من مخطوطات مكتبة جامعة الرياض، رقم عام (٩٤)، رقم خاص (٧٨٤)، وتقع في (٢١) ورقة، وعدد الأسطر في كل صفحة (١٥) سطراً، في كل سطر (٩) كلمات تقريباً، وخطها جيد، ومسطرتها $٢٠,٥ \times ١٦$ ، ناقصة من الآخر، ولم يذكر ناسخها ولا تاريخ نسخها، ورمزت لها بالرمز: (ع).

النسخة الثالثة:

وهي من مخطوطات مكتبة جامعة الملك سعود، رقم (٤٠٩٠) / (٥١٨٤٠)، وتقع في (١٠) ورقات، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢١) سطراً، في كل سطر (١١) كلمة تقريباً، وخطها جيد، ومسطرتها $٢٢ \times ١٦,٢$ ، ناقصة من الأول، ورمزت لها بالرمز: (س) وكتبت عام ١٢٦٨ هـ.

صور من النسخ الخطية التي اعتمدها التحقيق

غلاف النسخة الأصل



الورقة الأولى من النسخة الأصل.



رقم علم ٤٧٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 السائل الياقوت وافضل ما خرجت به اسنان الافلام ختمه الله على زواجر
 الاعاظم وموالب الايام في اصطلاح الكلام فيمن الصلوة على نبيه محمد
 المصطفى ورحمة الانعام وعلى اله واصحابه الطاهرين الكرام ورواحه امته
 المومنين الطاهرات عن الذنوب والافام وسلم تسليما ثم اما العمل
 فان لما ربت العوامل في التوسيع جامع الادام الفاضل الاحل الميرزا محمد
 ابن عبد الرحمن الخرجاني اخصر مختصرات وقاية الجبار فالت له شرحا
 بتدقيق الفاهة ويوضح مآبها ومن الله الكريم استوفى على ذلك وامتنع
 قوله **العوامل في الخبر ما عاظم** اي العوامل جمع عاوم وهي
 متبدل وخبرها ماله وفي الخبر متعلق بالعوامل والعاوم ما وجبا اخر الكلام
 مرئوخا ومنصوبا او مجرورا او مجرورا فالرفع علم الفاعلية والنصب
 علم المفعولية والخبر الانضافة والخبر على الوقف والاعراب اختلف
 اخذ الخبر به ليدل على المعنى المتعوض عليه قوله **لنظمه ومعنونه**
 فالفظة ما تلفظ به وتذكر والمعنى ما لا يشذ عنه ولا يدرك في لغة
 يد من مآبه وهو يدل البعض من الياقوت خيرا من هذا عند من يفتقر
 العوامل ما يمتسح على سبعين احد هي الفظة وانما هي معنونه قوله
فاللفظة منها عدان الفاعلها التوسيع والتوسيع في صيغة الفقه قوله
 عدان ومن في صيغة التوسيع والضمير في قوله المآبه ومنها صفة الفقه قوله
سابعة وقاسمة بالرفع بارادته من عدان واخر منها مجدوف والباعث
 ما يتوقف عليه في سبيل السماع كما يقول انما الخبز لم يخرم ولن تصيب النحل
 وان تصيب الاسم وزوج النحل وكذا طريق سماعك منهم والقاسمة
 ما حذت قياتا فيقول كما كان له انما به جعل الذي يقول كما جعل لاسم
 ويجعل صيغة الرفع الفاعل ويصعب النقول وكان اسم صفة الياسم اجلا اول
 خبر الثاني منها علام زيد قوله **فالسابعة منها احدون وسعون**
عاملا اي العوامل السابعة من العوامل الفظة احدون وسعون عاملا الفا
 منها للتوسيع قوله **والسابعة منها سبعة** اي العوامل الاخر من طرق

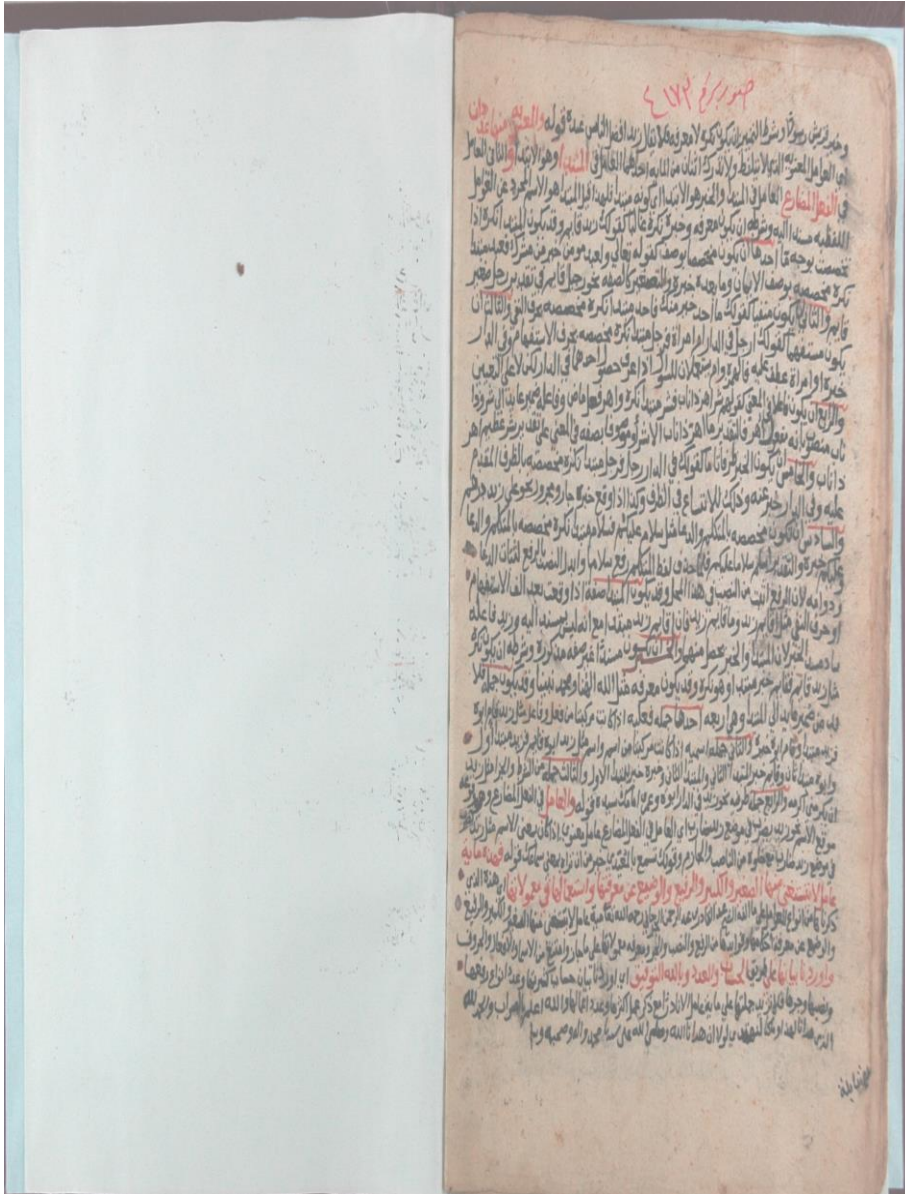
القياس

القياس من الفظة سبعة قوله **والسبعة منها عدان** اي العوامل التي لا
 تحفظ بها ولا يدرك اثان من المآبه قوله **وتسعة السابعة على ثلاثة عشر**
 اي تسعة العوامل اللفظية السابعة على ثلاثة عشر قوله **فالسابعة حرف**
فتقاي اي التوسيع من انواع العوامل الفقهية السابعة حرف في الاسم فتقوله
وهي تسعة عشر حرفا اي الحروف منها تسعة عشر وقد مر احدها الياء وهي
 للاتصاف وهو نوعان حقيقي بخبره وادوي بخبره وادوي بخبره وادوي بخبره
 مرادى يمكن في مآبه رادوي بخبره وادوي بخبره في الاستعانة بخبره
 اي استعنت في الكتابة بالقلم واليد واليد في الفرس بوجه والسبعة
 الله تعالى فاخذناهم باليد ونعيم والتسعين لقوله تعالى واسمى ابراهيم
 رسولكم والها لله بحرف هاء الجهد والصلوة نحو ما عتبه به ومعنى من قال الله تعالى
 عندنا ربنا وما عاد الله اي ربنا منها والعدد به نحو حديث زيد الفظة نحو
 بالشيء اي في السبعة والزيادة نحو ما راد يقال وفي الله سبحانه اي
 كلف الله شيئا او يصعب عن الله تعالى في قوله تعالى اي من العوامل
 ومعنى على نحو ضربا برأسه اي على راسه قوله **ومن خرجت من ريد**
 وهي تان على ثلثه معان للزيادة الغاية في المكان اي في الجاهل انما كرس من
 الي الكوفة وسعد الابدان من دون الفضل الا انها نحو عوز الله من الصلابة
 الرجيم والمبين نحو من عتبه من لدرهم فالله تعالى وا جنسوا الرخص
 من الأركان والسبعين نحو احد من الالهم اي بعضها والزيادة في
 غير موجودا ما حان في احد الارب قال الله تعالى من الله غير الله
 خلا في المومنين والافصح فافهم مجرور وادانها في الرجيم من يد
 بقوله تعالى يعجزهم من ذنوبهم وهو مجرور عند البعض من المتخصصين
 نحو قوله تعالى الله الذي من قبلهم وعسى في قوله تعالى اذا نودي الصلوة
 من يوم الجمعة وكفى يعني القميص المتخصص بالجمعة على فظة من ذنوب
 لا يتكلم لدا واجاز الخفض على اسم الله عز وجل من الله لا يعقل كذا
قوله والي نحو من مكة الى المدينة وهي تان على عتبه في الاستعانة
 الغاية في المكان مقابلة بين نحو من الصلوة الكوفة في الابدان خلاها
 في قولها خلاها يعني لان حتى يدخل ما بعد ما فيها تانها او حان في الرمان والله

القياس



الورقة الأخيرة من النسخة الأصل.





غلاف النسخة (ع).



الورقة الأولى من النسخة (ع).



بسم الله الرحمن الرحيم

ان اول ما نطقت به السنة الانام والفضل ما جرت به اسناد
 الاقلام حمد الله على تواتر الانعام والهاب الا فيها من في
 اصطلاح الملازم ثم القسام والسلام على الصديق محمد
 المقوم شجرة الله الماناهم وعلى النبي واصحابه الطاهرين
 والكرام وزوجهم ائمة الهدى الطاهرات عنة اللعوب
 والنام وسلم تسليما كثيرا بعد ما ريت لما ريت الوصول
 في النسخ على ما جاءه الامام الذي ناضل الاجل ابو بكر عبد الله
 القاهر بن عبد الرحمن النعماني احصى تحفة وغاية
 ايجاز فالنتبه شرح ايجاز الناطم ويوضح معانيه ومن الله
 الكريم استوفى هذا واستوفى العلم الدائم في النسخ صافية
 اي القول ارجع عاملة وهي مستداة وخبرها صافية وهي
 لاجل صفات العوامل الدوامل ما ارجع اضر الخليله ترفعا

انتم صوابا او مجرورا او مجزوا ما الفرفع علم الناعية
 والنصب على النعوية والمجر علم الاغان والجزم علم الابق
 الاعراب ما اختلنا اخر الخراب بيم ليدل على معنى العون
 عنده **قول** **نظية** ومعنوية فالنظية ما يتلفظ بها
 والمعنوية ما لا يتلفظ ولا يدرك فرفع لفظه ومعنوية
 بدل من صافية وهو بدل النعوي من الكل او جز مشداه
 كخوف في على تقديره ما جاز احداهما لفظية وانها
 معنوية **قول** **فالنظية** منها اعداءه الفاء فيها
 اليبسة او التفسير وهي مستداة وخبرها اعداءه ومن
 في صلبها للظن والظن من عائد الى المانة ومنها صفة اللفظية
قول **سماعية** وقياسية بلكرفة بدل من خداداه
 او مستداة كخلاف في فاسماعية ما يتوقف على سبيل
 التعليل كما تقول ان البناء مجرور وجزم ولد نشيب
 وان تنصب الاسمر وترفع الخبر ونحوها على طريق
 سماعية منهم القياسية ما اخذ قياسا فتقول



الورقة الأخيرة من النسخة (ع).



الورقة الأولى من النسخة (س)





منهج التحقيق

قمت بتحقيق هذا الشرح على وفق المنهج الآتي:

- ٣- قوِّمت النص بالمقابلة بين النسخ المعتمدة، وأشرت إلى مواضع الزيادة فوضعتها بين معقوفين، ونبَّهت في الحاشية على موضع النقص.
- ٤- أثبت ما صحَّ من هذه النسخ في النص، وأشرت إلى ما خالفه في الحاشية، ولم أتدخل في النص بالتغيير أو التبديل إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك.
- ٥- ضبطت الآيات القرآنية، والأشعار، والأمثال والأمثلة النحوية، وما قد يشكل من عبارة الشيخ.
- ٦- كتبت الآيات القرآنية برسم المصحف على رواية حفص عن عاصم إلا ماورد في بعض القراءات الأخرى.
- ٧- خرَّجت الآيات القرآنية، وذلك بنسبتها إلى مواضعها في سورها، كما خرَّجت القراءات القرآنية من كتب القراءات، وإعراب القرآن وكتب التفسير المهمة بهذا الشأن.
- ٨- خرَّجت الأحاديث النبوية الشريفة، وكذا الآثار من كتب السنة الصحاح، وحاولت حثيثاً الوصول إلى الرواية محل الشاهد.
- ٩- خرَّجت الشواهد الشعرية، وذلك بإتمامها، ونسبتها إلى قائلها ما أمكن، وبيان ما فيها من روايات، وإيضاح المعاني الغامضة ووجه الاستشهاد بالبيت، وإن كان هناك أكثر من شاهد أذكره، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعر، ومجاميع الأشعار، وشروح الشواهد، وأمهات الكتب النحوية، والمعاجم.



- ١٠- خرّجت الأقوال والآراء والنصوص الواردة في النص المحقق وذلك بالرجوع إلى المصدر الأصلي-غالبا-أو بالرجوع إلى كتب ثانوية عند عدم وجود الكتاب أو صعوبة الوصول إليه.
- ١١- الاهتمام بعلامات الترقيم التي تؤدي بدورها إلى فهم النص وتوضيحه.
- ١٢- ميّزت النص الوارد في أثناء نص آخر بهذا القوس ﴿ ﴾ .
- ١٣- أشرت إلى أول كل صفحة من النسخة الأصل بوضع خط مائل في موضعه من النص.

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم ^(١) وبه تقتي إن أولى ما نطقت به ألسن الأنام، وأفضل ما جزمت به أسنان الأقالم حمدُ الله على تواتر الإنعام، ومواهب ^(٢) الإفهام في اصطلاح الكلام، ثم الصلاة على نبيه محمد المبعوث رحمةً للأنام، وعلى آله و أصحابه الطاهرين الكرام، وأزواجه أمهات المؤمنين الطاهرات من ^(٣) الذنوب والآثام، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعدُ فإنني لما رأيت العوامل في النحو على ما جمعه الإمام الفاضلُ الأجلُّ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ أخصرَ مختصراتٍ وغاية إيجاز؛ فألفتُ له شرحًا يحلُّ ألفاظه ويوضح معانيه، ومن الله الكريم أستوفقُ على ذلك وأستعينُ.

قوله: (العوامل في النحو مائة عامل):

(١) في (ع): وردت البسمة في نص المخطوط هكذا متصلة بما بعدها.

(٢) في (ع): (وواهب).

(٣) في (ع): (عن).



أي: العوامل جمع عامل، وهي مبتدأ وخبرها مائة (في النحو) متعلق بالعوامل.

والعامل: ما أوجب آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً؛ فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، والجزم علم الوقف.

والإعراب: ما اختلف آخر المعرب به ليدل على المعاني^(١) المعتورة عليه.

قوله: (الفظية ومعنوية):

فاللفظية: ما يتلفظ به ويدرك، والمعنوية: ما لا يتلفظ به ولا يدرك؛ فرفع لفظية بدل من (مائة) وهو بدل البعض من الكل، أو خبر مبتدأ محذوف، على تقدير^(٢): العوامل مائة تنقسم على قسمين: أحدهما لفظية^(٣)، وثانيهما معنوية.

قوله: (فاللفظية منها عددان):

الفاء فيها^(٤) الفصيحة أو للتفسير، أي: للبيان، وهي مبتدأ وخبرها عددان، و(من) في (منها) للتبويض، والضمير فيه عائد إلى المائة، و(منها) صفة للفظية.

قوله: (سماعية وقياسية):

بالرفع بدل من (عددان) أو خبر مبتدأ محذوف.

(١) في (ع): (معنى).

(٢) في الأصل: (وعلى التقدير).

(٣) في الأصل: (الفظية).

(٤) في الأصل: (فيها) وفي الهامش مصوبة (منها)، وما ذكرت هو الأنسب للسياق.



فالسماعية: ما يتوقف علمه على سبيل السماع كما تقول: إن الباء تجرّ، و(لم) تجزم، و(لن) تنصب الفعل، و(إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، ونحوها بطريق سماعك منهم.

والقياسية: ما أخذ قياساً، فنقول: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، أي: تقول^(١) كل فعل لازم يرفع الفاعل، وكل فعل متعد^(٢) يرفع الفاعل وينصب المفعول [به]^(٣)، وكل اسم أضيف إلى اسم آخر فالأول يجر الثاني مثل: "غلامٌ زيدٍ".

قوله: (فالسماعية منها أحد وتسعون عاملاً):

أي: العوامل السماعية من العوامل^(٤) اللفظية أحد وتسعون عاملاً، الفاء منها للتفسير.

قوله: (والقياسية منها سبعة):

أي: العوامل المأخوذة من طريق القياس من اللفظية سبعة.

قوله: (والمعنوية منها عددان):

أي: العوامل التي لا يتلفظ بها^(٥) ولا تدرك اثنان من المائة.

قوله: (وتتنوع السماعية على ثلاثة عشر نوعاً):

أي: تتنوع العوامل اللفظية السماعية على ثلاثة عشر نوعاً، فـ(ثلاثة عشر) منصوبٌ على التركيب و(نوعاً) منصوب على التمييز.

(١) قوله: (تقول) سقط في (ع).

(٢) في (ع): (متعدي).

(٣) ما بين المعقوفين من (ع).

(٤) قوله: (العوامل) سقط في (ع).

(٥) قوله: (بها) سقط في (ع).



قوله: (النوع الأول (١) حروف تجر الاسم فقط):

أي: النوع الأول من أنواع العوامل اللفظية السماعية حروف تجر الاسم فقط.

قوله: (وهي تسعة عشر حرفاً: الباء):

فالباء^(٢) خبر مبتدأ محذوف تقديره: أحدها الباء، وهي أصلها للإلصاق، وهو نوعان: حقيقي نحو: (بزيدٍ داءً) [أي: التصق به داءً]^(٣)، ومجازي نحو: (مررتُ بزيدٍ) أي: التصق مروري بمكان قُرْبَ منه زيد.
ويجئ على اثني عشر معنى: للاستعانة نحو: (كتبتُ بالقلم) أي: استعنت في الكتابة بالقلم، وللمصاحبة نحو: (اشتريتُ الفرسَ بسرجه)، وللسببية قال الله تعالى: ﴿فَاهْلَكْتَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾^(٤) وللتبويض كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٥) [أي: بعض رؤوسكم]^(٦)، وللمقابلة نحو: (بعثُ هذا بهذا)، وللصلة

(١) في الأصل: (فالنوع الأول منها) وما أثبتته موافق لنص العوامل.

(٢) قوله: (فالباء) سقط في الأصل.

(٣) ما بين المعقوفين من (ع).

(٤) الأنفال: ٥٤، وفي الأصل و(ع) (فأخذناهم) بدلا من (فأهلكناهم) وما أثبتته هو المطابق للنص القرآني.

(٥) المائدة: ٦. قال ابن هشام في المغني ص ١٤٢: "الحادي عشر التبويض أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقنبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه: (عينا يشرب بها عبادة الله) وقوله:

١٥٧ - شرين بماء البحر ثم ترفعت... متى ليج خضرٍ لمن شيج.

وقوله:

١٥٨ - (... شرب الغزف برؤ ماء الحشرج).

قيل: ومنه (وامسحوا برؤوسكم)، والظاهر أن الباء فيهن للإلصاق، وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفًا وقلبًا؛ فإن مسح يتعدى إلى المزال عنه بنفسه وإلى المزيل بالباء فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء...
وينظر: التصريح ١/ ٦٤٧.

(٦) ما بين المعقوفين سقط في (ع).

نحو: (ما أعجبَ به)، [ما: تعجبية، أعجب: فعل تعجب، والباء: صلة، والهاء: هو مفعول فعل التعجب] ^(١)، وبمعنى (من) قال الله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ^(٢) أي: يشرب منها، وللتعدية نحو: (ذهبتُ بزيدٍ)، وللظرفية نحو: (جلستُ بالمسجد)، أي: في المسجد ^(٣) وللزيادة نحو: (ما زيدٌ بقائمٍ) قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ^(٤) أي: كفى الله شهيدًا، وبمعنى (عن) قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ﴾ ^(٥) [أي: عن الغمام] ^(٦)، وبمعنى (على) نحو: (اضرب برأسه) أي: على رأسه.

قوله: (ومن):

نحو: (جئتُ من زيدٍ)، وهي تأتي على ثمان معانٍ: لابتداء ^(٧) الغاية في المكان التي يقابلها (إلى) كقولك: (سرتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ)، ولمجرد الابتداء [أي] ^(٨): من دون القصد إلى الانتهاء نحو: (أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيمِ)، وللتبيين نحو: (عندي عشرةٌ من الدراهم) قال الله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ ^(٩) وللتبعيض نحو: (أخذتُ من الدراهم)

(١) ما بين المعقوفين سقط في (ع).

(٢) الإنسان: ٦ .

(٣) قوله: أي: في المسجد زيادة من (ع).

(٤) النساء: ٧٩.

(٥) الفرقان: ٢٥ وفي الأصل و(ع): (يوم) وما أثبتته موافق للنص القرآني.

(٦) ما بين المعقوفين سقط في الأصل.

(٧) في الأصل: (للابتداء) وما أثبتته الصواب.

(٨) ما بين المعقوفين سقط في (ع).

(٩) الحج: ٣٠.

أبي: بعضها وللزيادة في غير موجب مثل: (ما جاءني من أحدٍ [إلا زيداً] ^(١)) قال الله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) خلافاً للكوفيين ^(٣) والأخفش ^(٤)؛ فإنهم يجوزون زيادتها في الموجب مستدلين بقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٥) وهو محمولٌ عند البصريين للتبعيض، وللزمان نحو قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَيَوْمَ يُعْذَرُ ﴾ ^(٦)، وبمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ ^(٧)

(١) ما بين المعقوفين سقط في (ع).

(٢) فاطر: ٣، وفي الأصل و(ع) (إله) بدلا من (خالق) وما أثبتته موافق للنص القرآني.

(٣) الكوفيون عدا الكسائي وهشام لا يشترطون لزيادة (من) إلا شرطاً واحداً هو: كون مجرورها نكرة، وعليه فتزاد عندهم في الإيجاب والنفي.

ينظر: الجنى الداني ص ٣١٨، وتوضيح المقاصد ص ٧٥٠، ومغني اللبيب ٤ / ١٧٧، والدر المصون ٤ / ١٠٠.

(٤) وكذا الكسائي وهشام من الكوفيين ينظر: ارتشاف الضرب ص ١٧٢٣، والجنى الداني ص ٣١٨، وتوضيح المقاصد ص ٧٥٠، والتصريح ١ / ٦٤٠.

قال الأخفش عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ مِمَّا تُنْبِئُ الْأَرْضُ ﴾ البقرة: ٦١: "... وان شئت جعلته على قولك: "ما رأيت من أحدٍ تريد: "ما رأيت أحداً" و"هل جاءك من رجلٍ تريد هل جاءك رجلٌ".

فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فهذا ليس باستفهام ولا نفي.

وتقول: "زيدٌ من أفضلها" تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: "قد كان من حديثٍ فخلَّ عني حتى أذهب" يريدون: قد كان حديثٌ، ونظيره قولهم: "هل لك في كذا وكذا" ولا يقولون: "حاجةٌ، و: لا عليك" يريدون: لا بأس عليك" أ هـ. معاني القرآن ١ / ١٠٥ تحـ / د / هند قراءة، ط / الخانجي.

(٥) نوح: ٤.

(٦) الروم: ٣، وفي (ع): قوله: (من قبل) ساقط.

(٧) الجمعة: ٩.

﴿أَي: فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(١)، وَتَجِيءُ بِمَعْنَى الْقِسْمِ فَتَخْتَصُّ بِالِدُخُولِ^(٢) عَلَى (رَبِي) فَقَطْ مِثْلَ: (مَنْ رَبِي لِأَفْعَلَنَّ كَذَا)، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ^(٣) عَلَى اسْمِ اللَّهِ مِثْلَ: (وَمَنْ اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ كَذَا).

قوله: (وإلى):

نحو: (سرتُ من مكةَ إلى المدينةِ)، وهي تأتي على معنيين: لانتهاء الغاية في المكان مقابلة بـ (من) نحو: (سرتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ)، فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها خلافاً لـ (حتى)؛ لأن (حتى) يدخل ما بعدها فيما قبلها، وجاء في الزمان كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٤) وبمعنى: (مع)^(٥) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾^(٦) أي: مع أموالكم، وقد تدخل على المظهر والمضمر نحو: (سرتُ إلى زيدٍ، وسرتُ إليه).

قوله: (وفي):

مثل: (زيدٌ في الدارِ)، وهي تجيء على ثلاثة معانٍ: للظرفية، وهي نوعان: حقيقي مثل (المالُ في الكيسِ، والماءُ في الكوزِ)، ومجازي نحو: (نظرتُ في الكتابِ)، وبمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾^(٧) أي: عليها، وبمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبْدِي﴾^(٨) أي: مع

(١) ما بين المعقوفين من (ع).

(٢) قوله: (بالدخول) سقط في (ع).

(٣) تنظر هذه الرواية في: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٣، وحاشية الصبان ٢ / ٣٠٤.

(٤) البقرة: ١٨٧.

(٥) من قوله: (خلافاً) إلى قوله: وبمعنى (مع) سقط في (ع).

(٦) النساء: ٢، وقوله: (أموالهم) سقط في (ع).

(٧) طه: ٧١.

(٨) الفجر: ٢٩.

عبادي، وقد تكون فعلاً من: (وَقِي يَفِي) وهو أمر المؤنث نحو: (يا زينب^(١)) في الوعد^(٢) بالنصب على أنه مفعول به.

قوله: (وعن):

مثل: (رمى السهم عن القوس) وهي^(٢) تجئ على معنيين: للمجازة، و للبعد إذا كانت حرفاً نحو: (بلغني عن زيد حديث) فمعناه: تجاوز إلى حديث، و(أطعمت زيدا عن الجوع وكسوته عن العري) أي: جعلت الجوع والعري متباعدين، وقد تكون اسماً بدخول (من) عليه بمعنى: جانب مثل: (جلست من عن يمينه) أي: من جانبه.

قوله: (واو القسم):

مثل: (والله لأفعلن كذا) وهي مبدلة عن الباء عند حذف الفعل لغير السؤال؛ فلا يقال: (أقسمت والله) ولا: (والله أخبرني أو لا تخبرني)، ولا تدخل إلا على المظهر فلا يقال: (وك لأفعلن كذا) استغناء بالباء^(٣) عنها، وإنما أبدلت منها؛ لأن معنى الباء: الإلصاق، ومعنى الواو: الجمع، فلما تقارب معناه وقع الإبدال فيهما، وقد تحذف الواو وتعوّض منها حرف التثنية أو همزة الاستفهام في قولهم: (ها الله لأفعلن كذا، والله لأفعلن كذا) بمعنى: والله لأفعلن كذا.

قوله: (وباء القسم):

مثل: (بالله لأفعلن كذا) وهي أعم استعمالاً منها في الجميع مثل: (بالله لأفعلن كذا، وبك لأفعلن كذا، أو أقسم بالله لأفعلن، و بالله أخبرني أو لا تخبرني)،

(١) قوله: (يا زينب) سقط في (ع).

(٢) في (ع): (وهو).

(٣) قوله: (بالباء) سقط في (ع).

ومن فوائدها الإلصاق، وإذا حذف حرف القسم وصلت الفعل بالمقسم به ثم نصبته فتقول: (أقسمتُ اللهَ لأفعلنَ كذا)، وجاز أن يبقى الجلالة^(١) المجرور على حالها.

قوله: (وتاء القسم).

مثل: (تاللهَ لأفعلنَ كذا)، وهي مبدلة عن الواو، ولا تستعمل مع الفعل والسؤال وتختص بالله فقط؛ لنقصانها عن الواو كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾^(٢) ولا تقول: (تالرحمن وتالرحيم)، وأجاز الأخفش^(٣): (تربَّ الكعبة).

قوله: (واللام).

مثل: (الملكُ لله)، وهي تجيء على ستة معانٍ: للملك مثل: (المالُ لزيدٍ) وللإختصاص مثل: (الجلُّ^(٤) للفرس) وللتعليل: (مثل ضربته لتأديبه)، وللزيادة كقوله تعالى: ﴿رَدِفْ لَكُمْ﴾^(٥) بمعنى: ردفكم: وبمعنى (عن) إذا استعمل مع القول كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٦) أي: عن الذين آمنوا، وبمعنى القسم في موضع التعجب في اسم الله كقول الهذلي:

(١) قوله: (الجلالة المجرور) سقط في (ع).

(٢) الأنبياء: ٥٧، وفي الأصل (تالله).

(٣) ينظر: المفصل للزمخشري ص ٣٠٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٤٣، والجنى الداني ص ٥٧.

(٤) الجل: الشعار. ينظر: لسان العرب مادة (ش ع ر)

(٥) النمل: ٧٢.

(٦) الأحقاف: ١١.



لله لا يقي على الأيام ذو حيدٍ بِمُشْمَخِرٍ به الظَّيَّانُ^(٢) والآس^(٣).

أي: والله.

قوله: (وربّ):

وهي للتقليل، ولها صدر الكلام، وتختص بالدخول^(٣) على نكرة ظاهرة موصوفة بمفرد أو جملة وفعلها ماضٍ مثل: (ربّ رجلٍ كريمٍ لقيته، وربّ

(١) في الأصل و(ع): (الضيان)، وما أثبتته هو الصواب، والظَّيَّانُ يَاسْمِينُ البَرِّ وهو نبت يُشْبِهُ النَّسْرِينَ، اللسان (ظ ي ن) ٢٧٥/١٣، والآس: ضرب من الرياحين، اللسان (أ و س) ١٧ / ٦.
(٢) البيت من البسيط، واختلف في نسبه فقيل: لأمية بن عائذ، وقيل لمالك بن خالد الخناعي الهذلي، وقيل لأبي ذؤيب الهذلي، وقيل: لعبد مناة الهذلي.

وهو في شرح ديوان الهذليين القسم الثالث ص ٢، ومن شواهد: الكتاب ٣ / ٤٩٧، والأصول لابن السراج ١ / ٤٣٠، والمفصل للزمخشري ص ٤٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤١، والجنى الداني ٩٨، والصاح للجوهري (ش م خ ر) ٣ / ٢٦٧، وتاج العروس (ح ي د) ٨ / ٤٨، ولسان العرب (أ و س) ٦ / ١٧.
والحيد: كل حرف من الرأس وكل نتوء في القرن والجبل وغيرهما حيد، والمشمخر: العالي من الجبال وغيرها، والظيان: ياسمين البر، والآس: شجرٌ ورقه العطر الواحدة بالهاء.

ويروي: تالله بدلا من والله، ورواية الديوان: والخنسُ لن يُعجزَ الأيام ذو حيدٍ، بدلا من: لله لا يبي على الأيام ذو حيد.

والشاهد: "لله"؛ حيث أفادت اللام معنى القسم؛ لكونها في موضع التعجب.
قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٤٩٧: "وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها، معنى التعجب. قال أمية بن أبي عائذ:

لله يتي على الأيام ذو حيدٍ . . . بمشْمَخِرٍ به الظَّيَّانُ والآس."

(٣) قوله: (بالدخول) سقط في (ع).

رجل أبوه عالمٌ لقيته)، وقد تدخل على مضمّر مبهم مميّز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر عند البصريين. نقول: (ربّه رجلاً لقيته، ورجلين لقيتهما، ورجالاً لقيتهم)، و(ربّه امرأةً لقيتها، وامرأتين لقيتهما، ونساءً لقيتهن)، وقد يقع للتكثير تشبيهاً بـ (كم) مثل: (ربّ عدوٍ هزمته اليوم)، وقد تدخل عليها (ما) الكافة فيليها فعلٌ ماضٍ أو بمعنى ماضٍ مثل: (ربّما قام زيدٌ، وربما زيدٌ قائمٌ).

قوله: (وواوها) (١):

أي: واو رُبّ في معنى ربّ بإضمارها بعدها فتدخل على نكرة ظاهرة (٢) موصوفةً بجمله نحو:

وبلدةٍ ليس بها أنيسٌ إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ (٣).

(١) في (ع): (وواوه).

(٢) قوله: (ظاهرة) سقط في (ع).

(٣) البيت من الرجز، وهو ينسب إلى: عامر بن الحارث، المعروف بجران العود، أو إلى كلدة النميري، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، لقب بجران العود.

وهو في ديوانه ص ٥٢ ط / دار الكتب المصرية بالقاهرة، الأولى في عام ١٩٣١ م، ومن شواهد: الكتاب ٢ / ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٤٠، ومعاني الفراء: ١ / ٤٧٩، والمقتضب: ٢ / ٣١٩، ٣٤٧، ٤ / ٤١٤، والإنصاف: ٢٧١، وشرح المفصل: ٢ / ٨٠، ١١٧، ٧ / ٢١، ٨ / ٥٢، والتصريح ١ / ٣٥٣، والهمع ٢ / ١٩١، ولسان العرب (ك ن س) ٦ / ١٩٧ و (إلا) ١٥ / ٣٦٤.

واليعافير: جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، و العيس: هي الإبل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة.

والشاهد: "بلدة"؛ حيث جر بلدة بـ " رب " المحذوفة بعد الواو، وهذا كثير.=



أي: ربّ بلدة، وجاز إضمارها بعد الفاء كقول الشاعر:

فمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعٌ^(١).

أي: فربّ مثلك.

قوله: (وعلى):

مثل: (على زيدٍ درهمٍ)، وهي تجيء على أربعة معانٍ:

=وفيه شاهد آخر في قوله: "أنيس إلا اليعافير..." برفع اليعافير على الإبدال من: أنيس على لغة بني تميم؛ لأن الاستثناء منقطع.

قال ابن هشام في شرح الشذور ص ٣٤٤: "وان كَانَ مُنْقَطِعًا فالحجازيون يوجبون نصبه وهي اللُّغَةُ الْعُلْيَا وَلِهَذَا أَجْمَعَتِ السَّبْعَةُ عَلَى النِّصْبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لِمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى}، وكوَأبدل مما قبله لقرئ برفع {إِلَّا اتِّبَاعٌ} و {إِلَّا ابْتِغَاءٌ}؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ إِمَّا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْمُعْتَمَدِ عَلَى النَّفْيِ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ تَقَدَّمَ خَبْرُهُ عَلَيْهِ، وَالتَّمِيمِيُّونَ يَجِيزُونَ الْإِبْدَالَ وَيَخْتَارُونَ النِّصْبَ قَالَ الشَّاعِرُ:

وبلدةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسٌ... إِلَّا الْيَعَافِرُ وَإِلَّا الْعِيسُ".

(١) صدر بيت من الطويل وعجزه:

فألهيتهَا عن ذي تَمَائِمٍ مَحُولٍ.

وهو لامرئ القيس من معلقته في ديوانه ص، وهو من شواهد: الكتاب ١ / ٢٩٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٧٤، والأزهرية في علم الحروف ص ٢٤٤، والجنى الدانى ص ٧٥، ومغني اللبيب ص ١٨١، ٢١٣، والتصريح ٢ / ٢٢، وهمع الهوامع ٢ / ٣٨٣ وغيرها.

وطرقت: من الطروق وهو الإتيان ليلا، وألهيتهَا: شغلتها، وتمائم: جمع تميمة وهي التعاويذ التي تعلق على الصبي ظناً من العرب أنها تقيه من العين والسحر، ومحول: اسم فاعل، من أحول الصبي إذا مر من عمره حول، ويروى: مغيل، وهو الرضيع وأمه حبلى.

والشاهد: "فمِثْلِكَ"؛ حيث جر "مثل" بـ"رب" المحذوفة بعد الفاء؛ وهو كثير.



للاستعلاء إذا كان حرفاً إمّا في مكان مثل: (زيدٌ على السطح)، وإمّا في غلبة^(١): (مثل على زيدٍ دينٌ) أي: غلبه دين، وإمّا في مرتبة مثل: (محمد علينا أميرٌ) أي: مرتبته أعلى من مرتبتنا وقد تكون اسماً بدخول (من) عليه بمعنى: فوق مثل: (جئتُ من عليه) أي: من فوق كقول الشاعر:

غَدَتُ من عليه تنفُضُ الظلَّ بعدما رَأَتْ حاجِبَ الشَّمْسِ استوى فترفَعاً^(٢).

غَدَتُ من عليه بعد ما تمَّ ظمُّها تصلُّ^(٣) وعن (٤) قِيضٌ ببِداءٍ مَجْهَلٍ^(٥).

أي: من فوقه.

(١) في الأصل: (غلبة دين).

(٢) البيت سقط في (ع)، وهو من الطويل، وهو ليزيد بن الطثرية، وهو من شواهد: المقتضب ٢ / ٣١٩، ٣ / ٥٣، وأسرار العربية ص ٢٣١، ولسان العرب ١٥ / ٨٣ (ع ل ا)، وتاج العروس ٣٩ / ١٠٣ (ع ل ا).

والظل: الندى. يصف ظبية غادرت وحيدها.

والشاهد: "عليه"؛ حيث جاءت اسماً مجروراً بـ "من" بمعنى "فوق".

(٣) في الأصل و(ع): (تصل) وما أثبتته الأنسب للسياق.

(٤) في الأصل (به عن)، وفي (ع): (عن) وما أثبتته الموافق لنص البيت.

(٥) البيت من الطويل، وقائله: مزاحم ابن الحارث العقيلي يصف قطاة، وهو من شواهد: الكتاب ٤ / ٢٣١، والمقتضب ٣ / ٥٣، والمفصل ص ٣٨٤، وعلل النحو للوراق ص ٢٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٥٩، وارتشاف الضرب ص ١٧٢٢، والجنى الداني ص ٤٧٠، ومغني اللبيب ص ٦٩٠، وتوضيح المقاصد ص ٧٥٦، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٨.

و تصل: تحدث صوتاً من شدة العطش، والقِيض: قشر البيض الذي خرج منه الفرخ، ويروى: زيزاء، بدلا من ببِداء، والمعنى واحد، ويروى: خمسه بدلا من ظمُّها، ومجهل: لا يهتدى بها.

والشاهد: غدت من عليه؛ حيث صارت (على) اسماً بمعنى: فوق؛ لدخول حرف الجر عليه.

وبمعنى (مع) مثل: (زيدٌ في الأدبِ على صغرِ سنه)، [أي: مع صغرِ سنه] (١)، وقد تكون فعلا من: (علا يعلو^(٢))، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ (٣).

قوله: (والكاف):

وهي تجئ على معنيين: للتشبيه في أكثر الأمر إن كان حرفاً (٤) مثل: (زيدٌ كالأسد)، وللزيادة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٥) أي: ليس مثله شيء، وقد تكون اسماً كقول الشاعر:
يضحكن عن كالبرد المنهل^(٦)

(١) ما بين المعقوفين من (ع).

(٢) في (ع): (يعلي) وما أثبتته الأنسب للسياق.

(٣) القصص: ٤.

(٤) قوله: (إن كان حرفاً) سقط في (ع).

(٥) الشورى: ١١.

(٦) من الرجز المشطور، وهو للعجاج في ملحقات ديوانه ص، وهو من شواهد أسرار العربية ص ٢٣٣، وإصلاح المنطق ص ٢٥٥، والمفصل ص ٣٨٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٢، ومغني اللبيب ص ٢٣٩، والجنى الداني ص ٧٩، وتوضيح المقاصد ٢ / ٧٦٢، والتصريح ٢ / ١٨. والبرد: مطر ينعد كرات صغيرة، المنهم: الذائب منه بعضه حتى يصير كرات صغيرة جداً.

وهو يصف نسوة بالحسن والجمال فيقول هن حينما يضحكن يبدين اسنانا بيضاء صافية صفاء البرد الصغير.

والشاهد: " عن كالبرد "؛ حيث وقعت الكاف اسماً بمعنى مثل.

قال ابن هشام في المغني ص ٢٣٩، ٢٣٨: " وأما الكاف الاسمية الجارة مرادفة لـ "مثل" ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة كقوله:
يضحكن عن كالبرد المنهم...

وقال كثير منهم الأخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو: "زيد كالأسد" أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد محفوضاً بالإضافة.



أي عن مثل البرد.

ولا تدخل على المضمر فلا يقال: (كه) استغناء عنها بمثل^(١)، وأما قوله:

خَلِي الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثْبًا وَأُمُّ أَوْعَالٍ (٢) كَهَا أَوْ أَقْرَبًا (٣).

فشاذ.

قوله: (ومذ ومنذ):

وهما لابتداء الغاية في الزمان الماضي مثل: (ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومنذ سنة كذا) أي: ابتداء عدم الرؤية من يوم كذا أو من سنة [كذا]^(٤). وللظرفية في الزمان الحاضر بمعنى: (في) مثل: (ما رأيته منذ شهرنا أو يومنا)، أي: في شهرنا أو في يومنا.

(١) قوله: (بمثل) سقط في (ع).

(٢) في الأصل (وعال) وما أثبتته الصواب.

(٣) البيت من الرجز، وقائله العجاج في ملحق ديوانه ٢ / ٢٦٩، وهو من شواهد: الكتاب ٢ / ٣٨٤، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٩٥؛ وجمهرة اللغة ص ٦١؛ وخزانة الأدب ١٠ / ١٩٥، ١٩٦، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢٥٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٦؛ وشرح المفصل ٨ / ١٦، ٤٢، ٤٤، واللسان (و ع ل) ١١ / ٧٣٠، وتاج العروس (و ع ل) ٣١ / ٩١.

ويروى: نحى الذنابات. ورواية الأشموني:

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا . . . ذات اليمين غير ما أن ينكبا.

و "الذنابات: جمع ذنابة، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه، "كثبا" أي: قربا، "أم أوعال" - بفتح الهمزة - هضبة في ديار بني تميم. الشاهد: في "كها"، حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير، وهو قليل.

(٤) ما بين المعقوفين من (ع).

وقد يجيئان يرفعان ما مضى من الوقت، ويخفضان ما أنت فيها، والأجود أن يُجرَّ بـ (منذ) ماضي الزمان وحاضره، وتجرب بـ (مذ) حاضر الزمان وترفع به ماضية كقولك: (ما رأيته مذ يومان) كأن قيل لك: مذ كم لم تره؟ قلت: يومان، أي: أول وقته وآخره يومان.

قوله: (وحتى):

وهي لانتهاء الغاية مثل: (أكلت السمكة حتى رأسها، ونمت البارحة حتى الصباح)، ومن حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها؛ ففي مسألتي السمكة والصباح قد أكل الرأس ونيم الصباح، ويجوز فيما بعدها ثلاثة أوجه: الجر لانتهاء الغاية، والنصب للعطف بمعنى الواو، والرفع كحرف الابتداء فيقع ما بعدها مبتدأ وخبره محذوف مثل: (أكلت السمكة حتى رأسها) أي: رأسها مأكول، وقيل في المجرور غير مأكول إذا كانت بمعنى (إلى) وفرقها بين إلى وجهان: أحدهما: أن ما بعدها يدخل فيما قبلها.

والثاني: أنها تدخل على الظاهر دون المضمرة خلافاً للمبرد كقول

الشاعر:

فلا والله لا يلقي أناس فتى حثاك يا ابن أبي يزيد^(١).

(١) البيت من الوافر، ولم يعرف قائله، وهو من شواهد: الجنى الداني ص ٥٤٤، وتوضيح المقاصد ص ٧٤٨، وشرح ابن عقيل ٣/ ١١، وشرح الكافية للرضي /، ومغني اللبيب ص ١٦٦.

وروي: "أبي زياد" بدل "أبي يزيد"، و"لا يلقي" بدل "لا يلقي".
و لا يلقي "لا يجد"، وبالقاف من اللقي.

قال المرادي في الجنى الداني ص ٥٤٤: "أن يكون [أي مجرورها] ظاهراً، فلا تجر الضمير هذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين. وأجازه الكوفيون، والمبرد، كقول الشاعر:

فلا، والله، لا يلقي أناس فتى، حثاك، يا ابن أبي يزيد.

وهذا عند البصريين ضرورة".

الشاهد: "حثاك"؛ حيث دخلت "حتى" الجارة على الضمير، وهو نادر.

قوله: (وحاشا وعدا وخلا):

فهذه الكلمات للاستثناء وهو: إخراج الشيء عن حكم يتناوله غيره، وإذا جررت بها ما بعدها تكون حروفاً مثل: (جاءني القومُ حاشا زيد، أو خلا زيد، أو عدا زيد) وإذا نصبت بها ما بعدها أو أدخلت عليها (ما) المصدرية تكون أفعالا فاعلها مضمرة مثل: (جاءني القومُ عدا زيداً، و خلا زيداً، [وحاشا زيداً] ^(١)، أي: عدا بعضهم زيداً، أو (ماعدا زيداً، وما خلا زيداً)، وقد يجعل بعضهم (حاشا) فعلاً بمعنى: التنزيه فتتصب كقول بعض العرب: (اللهم اغفر لي ولمن سمع ^(٢) حاشا الشيطان) أو بمعنى: جانب مثل: (جاءني القومُ حاشا زيداً) أي: جانب بعضهم زيداً ^(٣).

قوله: (والنوع الثاني حروف تتصب الاسم وترفع الخبر وهي ستة أحرف: " إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليت ولعل):

فهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فتتصب المبتدأ وترفع الخبر، فتسمى الحروف المشبهة لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً، ووجد منها معنى الفعل كقول الشاعر:

أنا جعفرُ ابنُ أبي يزيدٍ وأنَّ محمدٌ على الرشيدِ ^(٤).

(١) ما بين المعقوفين من (ع).

(٢) في (ع): (سمع صوتي).

(٣) قوله: (القوم حاشا زيداً أي: جانب بعضهم زيداً) سقط من (ع).

(٤) البيت من الوافر، ولم أفق على قائله.

والشاهد فيه: " وأن محمد" ؛ حيث استعملت " أن" فعلا من الأنين، فرفعت "محمد" على الفاعلية.

﴿ إِنَّ وَأَنَّ ﴾ هما للتحقيق إلا أنّ (إِنَّ) المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد بخلاف أنّ المفتوحة فإنها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد فإذا قلت: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) فقد أفدت به ما أفدت بقولك: (زَيْدٌ قَائِمٌ) مع زيادة التأكيد، وإذا قلت: (بلغني أنّ زيدًا قائمٌ) كان المعنى بلغني قيامُ زيدٍ؛ لأنها تعامل معاملة المصدر؛ لوقوعها موقع المفرد.

وتكسر إنّ إذا وقعت ابتداء كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ۗ ﴾^(١)، وبعد القول كقوله تعالى: ﴿ قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَرْسَلُهَا عَلَيْكُمْ ۗ ﴾^(٢)، وبعد الموصول مثل: (جاءني الذي إنّ أباه عالمٌ)، وفي خبرها لام التأكيد كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ۗ ﴾^(٣) وفي خبرها جواب القسم كقوله تعالى: ﴿ وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ ﴾^(٤) وبعد الأمر والنهي كقوله تعالى: ﴿ وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ۝٥٦ ﴾^(٥) وقال تعالى: ﴿ يَتَابَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا ۝٤٤ ﴾^(٦) وبعد ستة أحرف وهي: نعم، وأجل، وبلى، وكلاً^(٧)، وألاً، ولكن الخفيفة.

(١) الأحزاب: ٥٦.

(٢) المائدة: ١١٥.

(٣) المنافقون: ١.

(٤) العصر: ١ - ٢.

(٥) الأعراف: ٥٦، وفي (ع): (قرب).

(٦) مريم: ٤٤.

(٧) قوله: (كلاً) سقط من (ع).

ونفتح إذا وقعت في وسط الكلام بأن تكون فاعلة^(١)، مثل: (بلغنى أن زيداً عالمٌ) أو مفعولة مثل: (كرهت أن زيداً قائمٌ) أو مبتدأة مثل: (عندى أنك قائمٌ) أو مضافاً إليها مثل: (أعجبنى اشتهاً أنك قائمٌ) أو خبراً للمبتدأ مثل: (العجب أن الضرب ضرب زيد) أو بعد (لولا) مثل: (لولا أنك منطلقٌ انطلقت) فما بعد لولا مبتدأ وخبره محذوف أي: لولا انطلقك حاصلٌ انطلقت.

وكل ما وقع خبراً للمبتدأ وقع خبراً لـ (إن) وأخواتها، وإذا وقع الخبر ظرفاً كان منصوباً مثل: (إن زيداً خلفك) و(إن الرحيل غداً) ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها إلا إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً مثل: (إن في الدار زيدا) و(إن لله عبداً) و(إن من الناس ناسياً)، وتدخل لام الابتداء في خبر (إن) المكسورة دون أخواتها مثل: (إن زيداً لقائمٌ)^(٢) قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣)، وعلى اسمها إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً مثل: (إن في الدار لزيداً) و(إن من الكرام لعمرًا)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَنْ يَخْتَشَى﴾^(٤).

وإذا خففت (إن) المكسورة^(٥) فيلزم اللام في خبرها فرقاً بينها وبين النافية؛ فحينئذ يجوز الإعمال والإلغاء مثل: (إن زيداً لقائمٌ) و(إن زيداً لقائمٌ)، وإذا ألغيت فيقع ما بعدها اسم أو فعل من الأفعال الناقصة أو القلوب كقوله

(١) في الأصل: (فاعلا).

(٢) في (ع): (القائم).

(٣) النحل: ١٨.

(٤) النازعات: ٢٦.

(٥) ينظر: اللامات للزجاجي ص ١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥٤٥، والبيدع

في علم العربية ١ / ٥٥٦.

تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾^(١) وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ
وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(٢).

وتخفف أن المفتوحة^(٣) فتعمل في ضمير شأن مقدر دون ظاهر؛ فتدخل
على الجملة^(٤)، الاسمىة والفعلىة. تقول: (علمت أن زيداً منطلقاً) والتقدير: أنه
زيدٌ منطلقٌ، قال الله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَتَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾^(٥) ويلزم مع الفعل السين أو سوف أو (قد) أو حرف النفى للفرق
بينها وبين (أن) المصدرية، تقول في المضارع: (علمت أن سيقومُ زيدٌ)^(٦)،
قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾^(٧)، و(علمت أن سوف يخرجُ بكرٌ)، قال
الله تعالى: "﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾"^(٨)، وقال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ
أَحَدٌ﴾^(٩) وفي الماضى المنفى قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(١٠)
؛ لأنّ (ليس) فعل ماضٍ بمعنى النفى، وفي الماضى المثبت فلا بد من (قد)
لتقريبه إلى الحال مثل: (علمت أن قد خرج زيدٌ)، فإذا كانت مع الاسم فلا يلزم

(١) يوسف: ٣.

(٢) الأعراف: ١٠٢.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٩ - ٣١.

(٤) قوله: (الجملة) سقط من (ع).

(٥) يونس: ١٠.

(٦) قوله: (علمت أن سيقومُ زيدٌ) سقط من (ع).

(٧) المزمل: ٢٠.

(٨) طه: ٨٩.

(٩) البلد: ٧.

(١٠) النجم: ٣٩.

دخول هذه الحروف معها لعدم مشابهتها إياها مثل: (علمت أن زيداً كريماً)، ويجوز معها (لا) لنفي الجنس مثل: (زعمت أن لا رجلاً ظريفاً) وفي الشهادة: (أشهد أن لا إله إلا الله).

ويلحقها (ما) الكافة فتلغى عن العمل فيبتدأ بعدها كلام تام^(١)، وتدخل حينئذ على الأسماء والأفعال كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ﴾^(٢) وقال: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ فِي الدِّينِ﴾^(٣)، ومنهم من يعمل مع ما الزائده كقولهم: (إنما زيداً قائم) إلا أن الإعمال في^(٤): (كأنما وليتما ولعلما) أكثر من الإعمال في: (إنما وأنما ولكنما)^(٥).

(١) قوله: (تام) سقط من (ع).

(٢) النساء: ١٧١ وفي الأصل و(ع): (إنما إلهكم إله واحد) وما أثبتته موافق للنص القرآني

(٣) الممتحنة: ٩ وفي (ع): (لم يقاتلوكم).

(٤) قوله: (في) سقط من (ع).

(٥) هذه عبارة الزمخشري في المفصل ص ٣٩٠.

وفي مسألة اتصال (ما) بـ (إن) أو إحدى أخواتها ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب الزجاجي إلى جواز الإعمال في (إن) وباقي أخواتها، ووافقه الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج.

الثاني: ذهب الزجاج وابن أبي الربيع إلى أنه يجوز الإعمال في (ليت، ولعل، وكان) خاصة، ويتعين الإلغاء في (إن، وأن، ولكن).

الثالث: ذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في (ليت، ولعل) ولم يجوز الإلغاء فيهما.

ينظر: الهمع ١ / ٤٦٠.

و(كأنَّ): للتشبيه نحو: (كأنَّ زيداً الأسدُّ) بمعنى: زيدٌ كالأسدِّ، وأصلها: إنَّ زيداً كالأسدِّ، فلما قدّمت الكاف فُتحت الهمزةُ لفظاً^(١)، والمعنى على الكسر، وإن خفّفت ألغيت^(٢) عن العمل على الأفتح^(٣).

و(لكنَّ): للاستدراك

الاستدراك متوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والإيجاب، فيستدرك بها النفي بالإيجاب^(٤) مثل: (جائني زيدٌ لكنَّ عمراً لم يجرى)، وإذا خفّفت ألغيت^(٥) عن العمل كأخواته^(٦)، ويجوز معها الواو فرقاً بينها [وبين]^(٧) الذي هو حرف العطف كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾

(١) هذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين، والفراء، وذهب بعض النحاة - واختاره المالقي - إلى أن كأن بسيطة وغير مركبة، وهذا المذهب مردود. تنظر المسألة في: الجنى الداني ص ٥٦٨ : ٥٧٠.

(٢) قال المرادي في الجنى الداني ص ٥٧٤: "وإذا خفّفت لم يبطل عملها، وقال الزمخشري في المفصل: وتخفف فيبطل عملها..."، وفسر ابن يعيش إبطال عملها عند الزمخشري بأنه يبطل في اللفظ، وتعمل في ضمير الشأن، ونسب السيوطي في الهمع القول بإلغاء عملها للكوفيين فالشارح متبع في ذلك مذهب الكوفيين والزمخشري، ينظر: المفصل ص ٣٩٨، وجمع الهوامع ١ / ٤٥٦.

(٣) في (ع): (الأصح).

(٤) قوله: (بالإيجاب) سقط من (ع).

(٥) في الأصل و(ع): (لغت) وما أثبتته هو الصواب.

(٦) "أجاز يونس والأخفش أعمالها مخففة قياساً، وحكي عن يونس أنه حكاه عن العرب" توضيح المقاصد ص ٥٤٣، وينظر: الهمع ١ / ٤٥٧.

ووسم ابن مالك رأيهما بأنه ضعيف، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٢٨.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من (ع).

﴿^(١)بتخفيف (لكنّ) ورفع (الشياطين) في بعض القراءة^(٢)، وقيل: لايجوز لأنها إذا خفّفت صارت حرفاً عطفٍ فيمتنع دخول حرف العطف على^(٣) مثله.

(ولبتن):

للتمنى سواء كان ممكناً أو ممتنعاً، فالممكن نحو: (ليت زيّداً منطلقاً)، والممتنع نحو: (ليت زيّداً طائرٌ) وقوله^(٤):

ليت الشباب يعود يوماً^(٥)

وجاز أن تقول مع أن مثل: (ليت أن زيّداً خارجٌ)، كما تقول: (ظننت أن زيّداً خارجٌ).

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) قرأ بتخفيف النون ورفع ما بعدها بالابتداء والخير ابن عامر وحمزة والكسائي. ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٠٨، شرح الشاطبية لأبي شامة ١ / ٤٥٣، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٢٥٠.

(٣) قوله: (على) سقط من (ع).

(٤) قوله: (سواء كان ممكناً أو ممتنعاً، فالممكن نحو: (ليت زيّداً منطلقاً)، والممتنع نحو:

(ليت زيّداً طائرٌ)) سقط من (ع).

(٥) هذا جزء بيت من الوافر ونصه:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب.

وهو لأبي العتاهية في ديوانه ص ٤٦، وشرح القطر لابن هشام ص، والشاهد واضح.

ورواية الديوان: فيا ليت بدلا من: ألا ليت.

والشاهد فيه: "ليت" ؛ حيث أفادت معنى التمني.

**(ولعل):**

للترجى من أمرٍ مرجوٍّ أو مخوَّفٍ مثل: (لعلَّ اللهُ أن يرحمَنِي، ولعلَّ الساعَةَ قريبٌ)، وأصلها عند أبي (١) العباس (٢): (علَّ) فزيد عليها لام التأكيد فصار: (لعل).
 قوله: (والنوع الثالث حرفان يرفعان الاسم وينصبان (٣) الخبر وهما: (ما) و(لا):

أى: هذان الحرفان المشبهان بـ (ليس) من حيث كونهما للنفي ونفي الحال والدخول على المعارف والنكرات ودخول الباء على خبرهما كما أن (ليس) كذلك (٤)، ودخولهما على المبتدأ والخبر فيعملان عملها مثل: (ما زيدٌ منطلقاً)، و(لا رجلٌ أفضلٌ منك) إلا أن بينهما فرقاً فـ (ما) لنفي المعرفة والنكره مثل: (ما زيدٌ منطلقاً) و(ما رجلٌ أفضلٌ منك) ولنفي الحال والماضي القريب مثل: (ما يفعلُ زيدٌ) و: ﴿وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ (٥).

و(لا) لنفي النكره فقط مثل: (لا رجلٌ أفضلٌ منك) ولنفي المستقبل فى الخبر والنهى مثل: (لا تدخلون الجنة)، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا

(١) في (ع): (ابن).

(٢) قال المبرد في المقتضب ٣ / ٧٣: "ومن هذه الحروف لعل تقول: لعل زيداً يقوم. ولعل حرف جاء لمعنى مشبه بالفعل كأن معناه التوقع لمحبوب أو مكروه، وأصله علَّ واللام زائدة".

(٣) في (ع): (وتنصب).

(٤) قوله: (ونفي الحال والدخول على المعارف والنكرات ودخول الباء على خبرهما كما أن (ليس) كذلك) سقط من (ع).

(٥) آل عمران: ١٤٦.



بَطَّنٌ ﴿١﴾، وقد تكون لنفى الماضى فى الخبر بشرط التكرير كقوله تعالى:
﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴿٣١﴾ وَلَكِنْ كَذَّبَ وَقَتَلَنِي ﴿٢﴾﴾، وهذا بلغة أهل الحجاز، وبنو
تميم لا يعملونها عمل (ليس) لدخولهما على الاسم والفعل وإذا زيدت (إن)
مع (ما) أو انتقض النفي بـ (إلا) أو تقدّم الخبر على الاسم بطل العمل؛
لضعف عملهما، ويكون ما بعدهما مبتدأ وخبر مثل: (ما إن زيداً قائماً) و(ما زيداً
إلا قائماً) قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴿٣﴾﴾، و(لا رجل إلا قائماً)، و(ما منطلق
زيداً)، و(لا قائماً رجلاً).

وقد تجيء (لا) لنفى الجنس فتتصب نكرة مضافاً أو مشبهاً به، وترفع
الخبر مثل: (لا غلام رجلاً كائناً عندنا) و(لا غلام رجلاً فى الدار) و(لا خيراً
من زيد جالساً عندنا) أو مفردة مثل: (لا رجلاً فى الدار) و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ ﴿٤﴾﴾ و﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴿٥﴾﴾.

ومن شرط نصبه أن يكون متصلاً بها^(٦) فمتى فصلت بشئ ارتفع على
الابتداء كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴿٧﴾﴾ وإذا وصفت اسمها
المفرد جاز فى الصفه ثلاثة أوجه:

(١) الأنعام: ١٥١.

(٢) القيامة: ٣١ - ٣٢.

(٣) آل عمران: ١٤٤.

(٤) البقرة: ٢.

(٥) البقرة: ٢٣٦.

(٦) فى (ع): (بهما).

(٧) الصافات: ٤٧.

أحدها: النصب بالتثوين، والثاني: الرفع بالتثوين، والثالث: النصب بغير التثوين، مثل: (لا رجلَ ظريفًا في الدار، ولا رجلَ ظريفًا في الدار، ولا رجلَ ظريفًا في الدار).

وإذا عطف اسمًا على النكرة المنفية نظرت: إن لم تتكرر (لا) جاز في المعطوف وجهان: النصب على اللفظ، والرفع على الموضع^(١) بالتثوين فيهما، نحو: (لا بنتَ لي وابنًا وابنًا).

وإذا كررتها جاز في إعرابها خمسة أوجه^(٢):

أحدها: فتحهما مثل: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، والثاني: فتح الأول ونصب الثاني بالتثوين مثل: (لا حولَ ولا قوةً)، والثالث: فتح الأول ورفع الثاني بالتثوين مثل: (لا حولَ ولا قوةً)، والرابع: رفعهما بالتثوين مثل: (لا

(١) في (ع): (الوضع).

(٢) ذكر المرادي في توضيح المقاصد ١ / ٥٤٧، ٥٤٨ - التوجيه الإعرابي للأوجه الخمسة المذكورة بقوله: "فالحاصل خمسة أوجه:

الأول: "لا حولَ ولا قوةً" بفتحهما على التركيب، والكلام جملتان.

الثاني: لا حولَ ولا قوةً" بفتح الأول على التركيب ونصب الثاني على موضع اسم "لا" باعتبار عملها، وزيادة "لا" الثانية والكلام جملة واحدة.

الثالث: "لا حولَ ولا قوةً" بفتح الأول على التركيب أيضا ورفع الثاني عطفًا على موضع "لا" واسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء، و"لا" الثانية عاملة عمل "ليس" فيكون الكلام جملتين.

الرابع: "لا حولَ ولا قوةً" برفع الأول والثاني، فرفع الأول على وجهين على الابتداء و"لا" ملغاة أو إعمالها عمل "ليس"، ورفع الثاني على وجهين: إعمال "لا" عمل "ليس" وعطفه على الأول.

الخامس: "لا حولَ ولا قوةً" برفع الأول على الوجهين وفتح الثاني على التركيب."



حول ولا قوة)، والخامس: رفع الأول بالتثوين^(١) وفتح الثاني بلا تنوين مثل: (لا حول ولا قوة)، فـ (حول) مرفوع بأنه اسم (لا) وخبره محذوف وهو إلا بالله، وإعمال (لا) بمعنى (ليس) شاذ.

قوله: (النوع الرابع حروف تنصب الاسم فقط وهي سبعة أحرف^(٢)):
الواو^(٣):

أى: هذه الواو بمعنى (مع) فإذا كانت تنصب الاسم يشترط أن يكون ما قبلها فعلاً أو بمعنى فعل، مثل: (استوى الماء والخشبة)، و(ما شأنك زيدياً)،

(١) قوله: (بالتثوين) سقط من (ع).

(٢) قوله: (أحرف) سقط من (ع).

(٣) ذكر ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ٢١٤، ٢١٥ - حالات للاسم الواقع بعد الواو فقال: "للاسم بعد الواو خمس حالات:

١- وجوب العطف، كما في: "كلُّ رجلٍ وضيعته" ونحو: "اشترك زيدٌ وعمرو" ونحو: "جاء زيدٌ وعمرو" قبله أو بعده؛ لما بينا.

٢- ورجحانه، ك: "جاء زيد وعمرو" لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف.

٣- ووجوب المفعول معه، وذلك في نحو: "ما لك وزيدا"، و: "مات زيد وطلوع الشمس" لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة، وفي الثاني من جهة المعنى.

٤- ورجحانه، وذلك في نحو قوله: [الوافر]

٥- فكونوا أنتم وبني أبيكم...

٦- ونحو: "قمت وزيدا"؛ لضعف العطف في الأول من جهة المعنى، وفي الثاني من جهة الصناعية ١.

٧- وامتناعهما، كقوله: [الكامل]

علفتها تبنا وماء باردا...

وقوله: [الوافر]

وزججن الحواجب والعيونا.

والمعنى: استوى الماء فى الارتفاع حتى لحق الخشبة، وما تصنع فى حال مصاحبتك زيّدًا، والفرق بينها وبين واو العطف ظاهر؛ فإن واو العطف لا بد فيها من معنى الشركة إن كان الأول للفاعل كان الثانى كذلك، وإن كان الأول للمفعول فالثانى مثله، وليست هذه الواو كذلك ولو أنك قلت: (جاء البردُ والطيلسةُ) بالرفع لجاز أن يكون الطيلاسه جاءت فى الحر لا فى البرد، ولو قلت: (استوى الماءُ والخشبةُ) بالرفع لكان المعنى: استوى الماء فى الجريان، واستوت الخشبه فى الانتصاب، وليس المراد كذلك، بل المراد فى الارتفاع.

قوله: (وإلا):

وهى للاستثناء وهو إخراج الشئ عمّا دخل فيه غيره، وهو نوعان: موجب وغير موجب، فالموجب منصوب أبدًا مثل: (جاءنى القومُ إلا زيّدًا)، وغير الموجب يجوز فيه النصب والرفع مثل: (ما جاءنى أحدٌ إلا زيّدًا، وإلا زيّدًا)، فالنصب على الاستثناء، والرفع على البدل، فإذا كان فى غير الموجب فعل غير^(١) فارغ به نصبت المستثنى مثل: (ما جئنى أحدٌ إلا زيّدًا، وما رأيت أحدًا إلا زيّدًا)، و يسمى هذا متصلًا إن كان من جنسه، ومنقطعًا إن كان من غير جنسه مثل: (ما جاءنى أحدٌ إلا حمارًا)، وإن كان فارغًا به فيعرب ما بعد (إلا) على حسب العوامل مثل: (ما جاءنى إلا زيّدًا، وما رأيت إلا زيّدًا، وما مررت إلا بزيّدًا)، فلم تعمل (إلا) فى هذه المواضع والمستثنى منصوب إذا كان موجبًا مثل: (جاءنى القومُ إلا زيّدًا) أو مقدّمًا على المستثنى منه نحو: (جاءنى إلا زيّدًا أحدٌ)^(٢).

(١) قوله: (غير) سقط من (ع).

(٢) قوله: نحو: (جاءنى إلا زيّدًا أحدٌ) سقط من (ع).

أو ما بعد (خلا) و(عدا) و (ماخلا) و(ماعداء) و(ليس) و(لا يكون) [منصوب] (١)(٢) مثل: (خرجوا خلا بكرًا، ودخلوا عدا زيدًا) أى: خلا بعضهم بكرًا، و(جاءنى القوم ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا، ولا يكون بكرًا، وليس خالدًا).

ولفظ (غير) كـ (إلا) فى الاستثناء إلا أن حكمه كحكم الاسم الواقع بعد إلا فى الإعراب مثل: (جائى القومُ غيرَ زيدٍ) كما تقول: (جاءنى القومُ إلا زيدًا) و(ما جاءنى القومُ غيرَ زيدٍ وغيرُ زيدٍ) كما تقول: (ما جاءنى القومُ إلا زيدًا وإلا زيدًا).

و(سوى) بمعنى (غير) (٣). تقول: (جاءنى القوم سوى زيد).

قوله: (و(يا) و(أيا) و(هيا) و(أى) والهمزة):

المفتوحة فـ (يا) لنداء القريب والبعيد نحو: (يا عبدَ الله، ويا طالعاً جبلاً) و(أيا) لنداء القريب نحو: (أيا عبدَ الله)، و(هيا) لنداء البعيد (٤) نحو: (هيا

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ع).

(٢) ليس النصب دائماً؛ فبعض هذه الكلمات قد تستعمل أحرفاً فيجر ما بعدها، وبعضها لا يستعمل إلا فعلاً فينصب ما بعدها، وبيان ذلك فى قول ابن مالك فى التسهيل ص ١٠٦، ١٠٥: "يستثنى بـ "حاشا" و "خلا" و "عدا" فيجرن المستثنى أحرفاً، وتنصبه أفعالاً، ويتعين الثانى لـ "خلا" و "عدا" بعد "ما" عند غير الجرمي، والتزم سيبويه فعلية "عدا" وحرفية "حاشا" وإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها، خلافاً للمبرد، بل اسميتها، لجواز تنوينها، وكثر فيها "حاش" و"قل" حشا، وحاش..."

ويستثنى بـ "ليس" و "لا يكون" فينصبان المستثنى خبراً، واسمها بعد مضاف إلى ضمير المستثنى منه، لازم الحذف، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة وقد يوصف على رأى " التسهيل ص ١٠٥، ١٠٦.

(٣) قوله: (غير) سقط من (ع).

(٤) قوله: ((أيا عبد الله)، و(هيا) لنداء البعيد) سقط من (ع).

طالِعًا جِبَلًا)، و(أَي) لنداء القريب مطلقاً نحو: (أَي عَبْدَ اللَّهِ)، والهمزة بمعنى (يا) نحو: (أَعْبَدَ اللَّه) بمعنى: يا عَبْدَ اللَّهِ، وإنما ينصب الاسم بهذه الحروف؛ لأنها تقوم مقام الفعل وهو (أدعو) أو (أنادي) فلما حذف ذلك الفعل أقيمت^(١) هذه الحروف مقامه ليدل على الإنشاء والتخفيف.

وإذا كان المنادى مفرداً معرفةً أو نكرةً مقصودةً يبنى على الضم مثل: (يا زَيْدُ، ويا رَجُلُ ويا زِيدَانِ ويا زِيدُونَ)، وينصب إذا كان نكرةً غيرَ مقصودةً^(٢) أو مضافاً أو مشبهاً به مثل: (يا رَجُلًا خذ بيدي، ويا صاحبَ المال، ويا خيراً من زَيْدٍ).

وإذا وصفت المنادى المفرد^(٣) المعرفة جاز في وصفه وجهان: الرفع على اللفظ مثل: (يا زَيْدُ الْعَاقِلُ) والنصب على المحل مثل: (يا زَيْدُ الْعَاقِلِ)، وكذلك إذا عطفت على المنادى المفرد المعرفة اسماً فيه الألف واللام جاز فيه وجهان: الرفع والنصب كقوله تعالى: ﴿يَنْجِبَالِ أَوْيِ مَعَهُ وَالطَّيْرِ﴾^(٤)، فإن كانت الصفة مضافاً فالنصب لا غير مثل: (يا زَيْدُ صَاحِبِ الْكِتَابِ)، وإن وصفت المضاف أو النكرة بالمفرد فالنصب أيضاً مثل: (يا عَبْدَ اللَّهِ الْعَاقِلَ، ويا رَجُلًا عَاقِلًا وينادى الاسم الذي فيه الألف واللام — (يا أَيُّهَا) و(يا أَيُّهَا) نحو: (يا أَيُّهَا الرَّجُلُ، ويا أَيُّهَا الْمَرْأَةُ).

قوله: (والنوع الخامس حروف تنصب الفعل المضارع وهي أربعة أحرف: أن)

(١) في الأصل (وأقيمت) وفي (ع): (فأقيمت).

(٢) قوله: (غير مقصودة) سقط من (ع).

(٣) قوله: (المفرد) سقط من (ع).

(٤) سبأ: ١٠.

أى: هذه تسمى (أن) الناصبة، وتجعل المستقبل فى تأويل المصدر ومختصاً بزمان المستقبل نحو: (أريدُ أنْ تخرجَ) أى: أريدُ خروجك، وإذا دخل مع الفعل السين أو سوف أو حرف النفي فلا تكون إلا المخففة من الثقلية، فترفع به الفعل كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحَبًا﴾^(١)، وقال: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٢)، و(علمتُ أنْ سوف يخرجُ بكرًا).

قوله: (ولن)

هي للنفي المؤكد في المستقبل نحو: (لن يقومَ زيدٌ)، وتختص لجواب خبر فيه السين^(٣) أو سوف كقول^(٤) من قال: (سيخرج زيدٌ أو سوف يخرج زيدٌ)^(٥) فجوابه: (لن يخرج زيدٌ).

قوله: (وكي)

هي للتعليل نحو: (جنئتُ كي تكرمني)، ويجوز إدخال اللام عليها نحو: (زرتك لكي تكرمني) ويجوز إدخال اللام عليها نحو: (زرتك لكي تكرمني)، ويجوز إدخال (ما) و(لا) في آخرها مع زيادة اللام في أولها مثل: (زرتك لكيلا تكرمني، وزرتك لكيما تكرمني)، وجاز حذف اللام في أولها مثل: (كيما تكرمني).

(١) المزمّل: ٢٠.

(٢) طه: ٨٩.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٧: "فإذا قلت هذا قلت: ما كان ليفعل، كما كان لن يفعل نفيًا لسيفعل".

(٤) في الأصل (كقوله) وما أثبتته الأنسب للسياق.

(٥) قوله: (أو سوف يخرج) سقط من (ع).

**قوله: (وإِذَا):**

وهو جواب وجزاء^(١) كما إذا قيل لك: (أنا آتيتك) فتقول: (إذا أكرمك) ففيه بحث لا نطول في هذا المكان لطول الكلام.

قوله: (والنوع السادس حروف تجزم الفعل المضارع وهي خمسة أحرف):

أي: هذه الحروف تجزم الفعل المضارع إما بحذف الحركة، أو نون العوض، أو حرف العلة كما علمت في التصريف.

قوله: (إِنْ):

فـ (إِنْ) للشرط والجزاء تجزم فعلين مضارعين على أنهما شرط وجزاء نحو: (إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) فَإِنْ كَانَا مَاضِيَيْنِ تَجْعَلُهُمَا إِلَى مَعْنَى الِاسْتِقْبَالِ وَلَا تَعْمَلُ فِيهِمَا نَحْوُ: (إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ) وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ مَضَارِعًا وَالْجِزَاءُ مَاضِيًّا تَجْزِمُ الشَّرْطَ دُونَ الْجِزَاءِ نَحْوُ: (إِنْ تَضْرِبْ ضَرَبْتُ) وَإِنْ عَكْسَ الْحَالِ جَازَ فِيهِ وَجِهَانِ الرَّفْعِ وَالْجِزْمِ^(٢) نَحْوُ: (إِنْ ضَرَبْتَنِي أَضْرِبُكَ وَأَضْرِبُكَ)، أَي: فَأَنَا أَضْرِبُكَ^(١).

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ١٦: "اعلم أن إن إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (رأى) في الاسم إذا كانت مبتدأة. وذلك قولك: إن أجيئك، وإن آتيتك."

(٢) قال ابن الناطم في شرح الألفية ص ٤٩٦، ٤٩٧: "وإذا كان الشرط والجزاء فعليتين، جاز أن يكون فعلاهما مضارعين، وهو الأصل وأن يكونا ماضيين لفظًا، وأن يكون الشرط ماضيًا، والجواب مضارعًا، وأن يكون الشرط مضارعًا، والجواب ماضيًا."

فالأول نحو قوله تعالى: {وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله} [البقرة ٢٨٤] والثاني نحو قوله: {وإن عدتم عدنا} [الإسراء ٨] والثالث نحو قوله تعالى: {من كان يريد =



قوله: (ولم):

وهي لنفي المضارع وقلبه إلى معنى الماضي وجعل الإثبات نفيًا نحو:
(لم يضرب زيدًا).

قوله: (ولما):

في حكم (لم) نحو^(٢): (لما يضرب زيدًا)، والفرق بينهما أن (لم) تستعمل في جواب من يثبته بغير التأكيد و(لما) في جواب من تثبته بالتأكيد كما إذا قيل

=الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها {هود ١٥} والرابع نحو قول الشاعر: [من الخفيف]

من يكدي بسبي كنت منه.... كالشجا بين حلقه والوريد.

وقول الآخر: [من البسيط]

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلو.... ملأتم أنفس الأعداء إرهابًا.

وأكثر النحويين يخصون هذا النوع بالضرورة.

وليس بصحيح: بدليل ما رواه البخاري من قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (من يقيم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له) ومن قول عائشة (رضي الله عنها): (إن أبا بكر أسيف متى يقيم مقامك رق).

وما كان ماضيًا من شرط أو جواب فهو مجزوم تقديرًا.

وأما المضارع فإن كان شرطًا وجب جزمه لفظًا، وكذا إن كان جوابًا والشرط مضارع.

وإن كان الجواب مضارعًا والشرط ماضٍ، فالجزم مختار والرفع كثير حسن، كقول زهير:

[من البسيط]

وإن أتاه خليل يوم مسألة.... يقول لا غائب مالي ولا حرم.

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفًا. وعند أبي العباس على تقدير الفاء."

(١) قوله: (فأنا أضربك) سقط من (ع).

(٢) قوله: (نحو) سقط من (ع).

لك: (ركب الأمير) قلت: (لم يركب) وإذا قيل لك: (قد ركب الأمير) قلت: (لما يركب)، وقد تدخل عليهما الهمزة فيصير في الكلام معنى التقرير كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۖ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۖ الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ۖ﴾ (١)، وقد يكون بمعنى التوبيخ كقول المولى لعبده: (ألم أحسن إليك).

قوله: (ولام الأمر):

وهي تدخل على المضارع الغائب والمتكلم ويجزم - كما عرفت - نحو: (ليضرب، ولأضرب، ولنضرب) فهذه اللام مكسورة، فإذا دخل عليها الواو أو الفاء أو (ثم) جاز فيها^(٢) وجهان: الكسر والسكون، والأفصح سكونها مع الواو والفاء وكسرها مع (ثم) وعلى هذا قرأ أبو عمرو^(٣): ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعَ فَلْيَنْظُرْ﴾^(٤)، وقرأ حفص^(٥): ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٦).

(١) الشرح: ١ - ٣.

(٢) قوله: (فيها) سقط من (ع).

(٣) قال الهمياني في الإتحاف ص ٥٦٠: "اختلف في (ثم ليقطع)... فـ" ورش وأبو عمرو وابن عامر ورويس بكسر اللام فيهما على الأصل في لام الأمر فرقا بينهما وبين لام التأكيد وافهم اليزيدي فيهما... والباقون بالسكون للتخفيف.

وينظر: السبعة لابن مجاهد ص ١٧٧، والتيسير ص ١٠٦، حجة القراءات لأبي زرعة ص ٤٧٣.

(٤) الحج: ١٥.

(٥) قال ابن مجاهد: "وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ثم ليقطع ثم ليقضوا وليوفوا وليطوفوا اللام للأمر في كل القرآن إذا كان قبلها واو أو فاء أو ثم فهي ساكنة". السبعة في القراءات ص ٤٣٥، وينظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٥٦١.

(٦) الحج: ٢٩.



قوله: (ولا فى النهى):

وهى تدخل على المضارع مطلقاً، وتجزم كما عرفت، ويطلب بها ترك الفعل على سبيل التحريم أو الكراهة نحو: (لا نشرب الخمر، ولا تضرب ابنك).

قوله: (والنوع السابع أسماء تجزم فعلين مضارعين على معنى (إن)) وهى تسعة أسماء: (مَنْ، وما، وأى، ومتى، ومهما، وأين، وأنى، وحيثما، وإذما):

فهذه الأسماء تجزم الأفعال المستقبلية وجوابها إذا كانت بغير الفاء كقولك: (من يكرمنى أكرمه، وما تصنع أصنع، وأيهم تضربه أضربه، ومتى تجلس أجلس، ومهما تفعل أفعل، وأين تمش أمش، وأنى تفعل أفعل، وحيثما تمش أمش، وإذما تنصرتى أنصرك)؛ فإذا كان جوابها بالفاء^(١) رفعتها تقول: (من يكرمنى فأكرمه قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٢).

قوله: (والنوع الثامن: أسماء تنصب على التمييز أسماء نكرات وهى أربعة:

(١) قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٩ / ٤٣٤٤، ٤٣٤٣: " وإن قرن المضارع الصالح للشرطية بالفاء وجب رفعه مطلقاً سواء أكان الشرط مضارعاً أم ماضياً كقوله تعالى: "وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ"، وقوله تعالى: "فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا، وكقراءة حمزة: "إن تضلَّ -إحداهما فتنكرُ إحداهما الأخرى"، وينبغي أن يكون الفعل بعد هذه الفاء خبر مبتدأ محذوف، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم المضارع، لأنها حينئذ فى تقدير الشرط، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلية على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مظهر".

(٢) المائة: ٩٥.



أحدها: عشرة):

إذا رَكِبْتَ ^(١) مع أحد واثنين إلى تسعة وتسعين، نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوَكْبًا﴾ ^(٢) و(اثنا عشرَ درهمًا) ^(٣).

اعلم أن الأسماء الأربعة تنصب اسم ^(٤) الجنس على التمييز أحدها: أسماء الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين كقولك: (أحدَ عشرَ رجلاً، وإحدى عشرةَ امرأةً، واثنا ^(٥) عشرَ رجلاً، واثنتا ^(٦) عشرةَ ^(٧) امرأةً، وثلاثةَ عشرَ رجلاً وثلاثَ عشرةَ امرأةً) إلى: (عشرين رجلاً، وعشرين امرأةً) وهكذا إلى: تسعة وتسعين، ويجوز بعد الموزون مثل: (عندى منوانِ سمناً)، وبعد الكيل ^(٨) مثل: (عندى قفيزانِ برّاً) وبعد الممسوح مثل: (ما فى السماء قدرُ راحةٍ سحاباً)، وأصل أحدَ عشرَ: أحد وعشر، فلماً رُكِّبَا حُذِفَ واوُ ^(٩) العطف ثم جعلاً مبنياً على الفتح؛ لأنه أخف الحركات، وفى (اثنى عشر) أصله: اثنان

(١) بداية النسخة(س)

(٢) يوسف (٥)، وفى (س): (إحدى)

(٣) فى (س) بعد قوله: (درهما) قوله: (إلى تسعة وتسعين).

(٤) فى (س): (الاسم)، وفى (ع): (الأسماء).

(٥) فى الأصل: (اثنى).

(٦) فى الأصل: (اثنتي).

(٧) فى س: (عشر).

(٨) فى س: (المكيل).

(٩) فى س: (الواو).

وعشر فحذفت نون التنثية لأجل الإضافة، ثم [حذف] ^(١) الواو ثم جعل عشر مبنياً؛ لأنه قائم مقام نون التنثية ^(٢).

والثاني: (كم):

وهي على نوعين: اسفهامية وخبرية ^(٣)؛ ف (كم) الاسفهامية تنصب مميزها مفرداً كميز أحد عشر؛ لأنها للعدد بمنزلة ^(٤): (أعشرون أم ثلاثون) تقول: (كم رجلاً عندك) بتقدير: أعشرون أم ثلاثون. (وكم) الخبرية تجر مميزها مفرداً أو مجموعاً كميز: ثلاثة [ومائة] ^(٥)، وهي بمنزلة [ثلاثة] و ^(٦) مائه تقول: (كم رجلٍ لقيته، وكم رجالٍ لقيتهم) كما تقول: (مائة رجلٍ لقيته، وثلاثة رجالٍ لقيتهم).

(١) ما بين المعقوفين من (س).

(٢) أسماء الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر كلها مبنية على فتح الجزعين إلا اثني عشر واثنتي عشرة.

يقول السخاوي في سفر السعادة ٢ / ٨٥٢ مبنياً علة ذلك : " وأسماء العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر مبنية إلا اثني عشر. وإنما بنيت لتضمنها واو العطف؛ إذا كان الأصل عطف الاسم الثاني على الأول. ولم بين اثنا عشر؛ لأن الألف فيها علامة التنثية، وهي علامة الإعراب، وما أعرب بالحرف لا يصح بناؤه؛ لأن الحرف لازم له، وبني على أخف الحركات لطوله".

(٣) قوله: (وخبرية) سقط من (ع).

(٤) في الأصل (بمنزلة) وما ذكرته الأنسب للسياق.

(٥) ما بين المعقوفين من (س).

(٦) ما بين المعقوفين من (س).



والثالث: (كأين):

وهي بمعنى كم الخبرية وهي مركبة / من كاف التشبيه وأين، ثم جعل^(١) مبنياً على السكون فـ (أين) كناية عن عدد كثير، فلما ركبا زال منهما معنى التشبيه والعدد نحو: (كأين رجلاً عندي) نصبت^(٢) (رجلاً) على التمييز، والأكثر يتسعمل مع (من)^(٣) كقوله تعالى: ﴿ فَكأين من قرية أهلكناها ﴾^(٤).

والرابع: (كذا):

هو كناية عن عدد كثير نحو: (عندي كذا درهماً)، وهو^(٥) مركب من كاف التشبيه واسم الإشارة فلما ركبا سلب منهما معنى التشبيه والإشارة فصار كناية عن عدد كثير نحو: (عندي كذا درهماً).

قوله: (والنوع التاسع: كلمات تسمى أسماء الأفعال بعضها ترفع وبعضها تنصب، وهي تسع كلمات الناصبة منها ست كلمات: (رويد):

وهو اسم لـ (أمهل)^(٦)، مثل: (رويد زيداً) أي: أمهل زيداً.

قوله: (وبله):

وهو اسم لـ (دع)^(٧) نحو: (بله زيداً) أي: دعه.

(١) في س: (جعل).

(٢) في الأصل (نصب)، وما أثبتته الأنسب للسياق.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٧٠ " وكذلك: كأين رجلاً قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلاً. إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من؟ قال عز وجل: " وكأين من قرية "".

(٤) الحج: ٤٥ وفي الأصل و(س): (وكأين)، وما أثبتته موافق للنص القرآني.

(٥) في(س): (وهي).

(٦) في(س): (وهو اسم أمهل).

(٧) في(س): (وهو اسم دع).



ولـ (رويد) ضربان^(١):

أحدهما: مبنى إذا كان اسماً لفعل نحو: (رويد زيداً)^(٢).

والثاني: معرب إذا لم يكن اسماً لفعل، وهو على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون صفة لشيء مثل: (ساروا سيراً رويداً).

والثاني: أن يكون^(٣) حالاً مثل: (ساروا رويداً).

والثالث: أن يكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده مثل: (رويدَ زيدٍ) بمعنى:

إمهال زيدٍ، وقيل: اسم مضاف إلى ما بعده، وكذلك بله، ويستوى فيها لفظ الواحد والجمع والمذكر والمؤنث^(٤)، ولكن التقدير مختلف كقولك: (يا رجلُ رويدَ زيداً، و يا رجالَ رويدَ زيداً، ويا امرأةَ رويدَ زيداً، ويا نساءَ رويدَ زيداً) بمعنى: (يا رجلُ أمهلَ زيداً، و يا رجالَ أمهلوا زيداً، و يا امرأةَ أمهليَ زيداً ويا نساءَ أمهلنَ زيداً)، ويجوز في (بله)^(٥) القلب إذا كان مصدرًا كقولهم: (بَهَلْ زيدٍ) بالجر^(٦).

(١) ينظر: الجمل ص ٣٣٨، والأصول ١ / ١٤٣، وارتشاف الضرب ص ٢٩٩٢، ٢٣٠٠.

(٢) قوله: (ضربان: أحدهما: مبنى إذا كان اسماً لفعل نحو: (رويدَ زيداً) سقط من (ع)).

(٣) قوله: (أن يكون) سقط من (س).

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٤٤: "... لأنَّ رُوَيْدَ تَقَعُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى...".

(٥) في (س): (القلب الهاء)، وفي (ع): (في القلب هاء).

(٦) رواه أبو زيد، ينظر: المفصل ص ١٩٦، وتوضيح المقاصد ص ١١٦٧.

**قوله: (ودونك):**

وهي اسم (خذ)، نحو: (دونك درهمًا) أي: خذه، وهو ظرف لازم للإضافة، فلما أضيف إلى كاف الخطاب سلب منه معنى الخطاب والظرف^(١) فيسمى اسمًا للفعل^(٢).

قوله: (وعليك):

وهو اسم الزم^(٣)، نحو: (عليك زيدًا) أي: الزمه، ف (على) حرف الجر فأضيف إلى كاف الخطاب فانتقل معنى الاستعلاء إلى معنى الزم فصار اسمًا لـ (الزم)^(٤).

قوله: (وهاء):

وهو اسم (خذ) كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَفْرَأْ وَأَكْنِيَّهٖ﴾^(٥)، أي خذوه^(٦) وهو مركَّبٌ من الهاء والهمزة كما في (عليك)، ويتصرف كما يتصرف (عليك)، وقد تلحق به كاف الخطاب مكان الهمزة ويتصرف كما يتصرف (عليك)^(٧).

(١) قوله: (الخطاب والظرف) سقط من (ع).

(٢) في الأصل: (لفعل).

(٣) في الأصل: (بمعنى الزم) بدلاً من (اسم الزم).

(٤) قوله: (فصار اسماً للزم) سقط من (ع).

(٥) الحاقّة: ١٩.

(٦) في (س): (خذه).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ص ٢٢٩٢.



قوله " (وحيهل) :

وهو اسم: (إيت) نحو: (حيهل الثريد) أي: إيته، واعلم أن (حيهل) مركب من (حى) و(هل) ثم جعل اسمًا لـ (إيت)، نحو: (حيهل الصلاة) أي: إيت إلى الصلوة^(١)، ويجوز قلب الهاء عينًا^(٢) كما فى قول المؤذن: (حيعل الصلاة)، وجاز استعمال^(٣) (حى) وحده بمعنى: أقبل، مثل: (حى على الصلاة).

قوله: (والرافعه منها ثلاث كلمات: ويهات):

وهو^(٤) اسم بمعنى: (بعُد) مثل: ﴿ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾^(٥)، أي: بعُد، أصلها: هيهيت فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هيهات بفتح التاء عند أهل الحجاز، وكسرهما عند [أسد]^(٦) وبنى تميم، ومنهم من يضمها^(٧).

قوله: (وشتآن) بمعنى: (افترقا):

نحو: (شتان زيّد وعمرو)، أي: افترقا، ويدخل (ما) الموصول فى معمولها مثل: (شتان ما بين السماء والأرض).

(١) قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٢٤١: "ومنها قول العرب: حَيْهَلُ الثَّرِيدِ. وزعم أبو الخطّاب أنّ بعض العرب يقول: حَيْهَلُ الصَّلَاةِ، فهذا اسمُ أنتِ الصلاة، أي: اتتوا الثريدَ وأتوا الصَّلَاةَ".

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١ / ٦٩.

(٣) فى (س) و(ع): (الاستعمال).

(٤) فى (س): (وهى).

(٥) المؤمنون: ٣٦.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من (س) و(ع).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ص ٢٣٠٩، وتوضيح المقاصد ص ١١٦٣.

**قوله: (وسرعان):**

وهو اسم لـ (سرُع) / نحو: (سرعان زيدٌ)، أي: سرع^(١)، ويجوز في فاء فعله الحركاتُ الثلاثُ: الفتح والضم والكسر^(٢)، ولكنَّ الفتح أفصح^(٣).
قوله: (والنوع العاشر الأفعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وهى ثلاثة عشرَ فعلاً):

أى: هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ترفع المبتدأ وتنصب الخبر فيسمى الأول اسماً والثانى خبراً، وكل ما جاز أن يقع خبراً للمبتدأ وقع خبراً لهذه الأفعال إلا الظرف فإن نصبه على الظرفية فقط مثل: (كان زيدٌ خلفك)^(٤)، وإذا^(٥) اجتمع معرفةً ونكرةً فالنكرة أحق للخبر أو^(٦) معرفتان فأنت مخيرٌ مثل: (كان زيدٌ أخاك، وكان أخوك زيداً).

قوله: (كان):

وهى للماضى نحو: (كان زيدٌ قائماً)، ولها أربعةٌ معانٍ:
أحدُها: تأتي ناقصة فتحتاج الى الخبر^(٧) كقولك: (كان زيدٌ قائماً).

(١) في الأصل: (منطلق بسرع)، وقوله: (أي سرع) سقط من (ع).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ص ٢٣١٠.

(٣) فى حاشية بعد قوله: أفصح قوله: منهما.

(٤) قوله: (إلا الظرف فإن نصبه على الظرفية فقط مثل: (كان زيدٌ خلفك) سقط من (ع).

(٥) فى (س) و(ع): (فإذا).

(٦) فى (س): (أو اجتمع).

(٧) فى (س) و(ع): (خبر).



والثاني: تامة، وهى التى بمعنى: حدث أو وجد فلا تحتاج إلى الخبر^(١) كقولهم: (كانت الكائنات)^(٢) و(المقدرُ المذكورُ كائنٌ)، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٣) أى: إن حدث أو وجد.

والثالث: بمعنى: (صار) كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾^(٤).

والرابع: تأتى زائدة كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٥) وأكثرها يستعمل فى التعجب مثل: (ما كان أحسن زيذاً) أى: ما أحسن زيذاً.

(١) فى (س): (خبر).

(٢) فى الأصل: (المكائنة) وفى (ع): (الكائنة).

(٣) البقرة: ٢٨٠.

(٤) الواقعة: ٧.

(٥) مريم: ٢٩، واستشهد الشارح بالآية الكريمة على زيادة (كان) هو أحد أوجه ذكرت فيها، وذهب إلى القول بزيادتها كل من: أبى عبدة، والمبرد فى المقتضب وابن يعيش فى شرح المفصل وبعض المفسرين، وهناك أوجه أخرى وهى:

أنها تامة بمعنى: حدث ووجد، والتقدير: كيف نكلم من وجد صبيًا، واختاره ابن الأنباري فى أسرار العربية، ووسمة الرازي فى مفاتيح الغيب بأنه الأقرب.

أنها بمعنى صار أى كيف نكلم من صار فى المهد صبيًا، وصبيا على هذا خبرها، ونسبه صاحب تفسير زاد المسير لقطرب.

أنها ناقصة وقد رفعت الاسم وهو الضمير المستتر فيها العائد على قوله (من)، وخبرها قوله صبيًا، واعترض بأن جميع الناس قد كانوا صبيانا فى المهد، فدل بعجب القوم من قول مريم أن عيسى عليه السلام يتكلم فى حال الصبأ، وأجيب بدلالاتها على الدوام على حد

قوله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٦) النساء: ٩٦، وإليه ذهب الزمخشري فى

الكشاف، واستظهره أبو حيان فى البحر المحيط.=

وقد يضم اسمها بمعنى: الأمر والشأن نحو: (كان زيداً قائماً) أى: كان الأمر والشأنُ زيداً قائماً (زيداً قائماً) جملة اسمية في محل نصب على أنه خبر (كان)، وقد تحذف مع اسمها^(١) [كما]^(٢) في مثل: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر)^(٣) تقديره: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيراً وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شراً، ويجوز في مثلها أربعة أوجه^(٤).

=أَنْ تَكُونَ «مَنْ» فِي مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَالْمَعْنَى: مَنْ يَكُونُ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا فَكَيْفَ نُكَلِّمُهُ، وَهَذَا الْوَجْهَ ذَكَرَهُ الزَّجَاجُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَاسْتَجَادَهُ.

قال الشيخ محي الدين درويش نقلاً عن أبي طاهر في رسالته: المنيرة المعربة عن شرف الإعراب: "والأجود ما اخترناه واختاره الزمخشري ويأتي في المرتبة بعده أن تكون زائدة أما تقديرها تامة فبعيد جداً؛ لأن عيسى لم يخلق ابتداء في المهدي".

تنظر المسألة في: المقضب ٤ / ١١٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٢٨، والكشاف ٣/ ١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٤٧، وفتح القدير للشوكاني ٣/ ٣٩٢، والمحرر الوجيز لابن عطية ٤/ ١٤، وأسرار العربية ص ٨٦، وزاد المسير ٣/ ١٢٩، ومفاتيح الغيب ٢١/ ٥٣٠، والبحر المحيط ٧/ ٢٥٨، وتفسير البيضاوي ٤/ ١٠، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام ١/ ٢٠، وإعراب القرآن وبيانه درويش ٦ / ١٠١.

(١) في الأصل: (عاملها).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (س).

(٣) وقع في كتب النحاة كشروح الألفية وتوضيحها الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، وقد أخرجه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفاً.

ينظر: الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث ١ / ٢٠٩، والمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ١ / ٢٤٥، ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٢٨٢.

(٤) قال في التصريح ١ / ٢٥٤، ٢٥٥ "وقولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر، بنصب الأول على الخبرية لـ"كان" المحذوفة مع اسمها، ورفع الثاني على =



قوله: (وصار):

وهي للانتقال من حال إلى حال إما باعتبار العوارض مثل: (صار زيدٌ غنياً)، وإما باعتبار الحقيقة نحو^(١): (صار الطينُ خزفاً)، وأما باعتبار المكان نحو: (صار زيدٌ إلى عمرو).

قوله: (وأصبح، وأمسى، وأضحى):

وهي على ثلاثه معان:

أحدها: اقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة نحو: (أصبح زيدٌ عالماً، وأمسى [زيدٌ]^(٢) عارفاً، وأضحى زيدٌ قارئاً).

=الخبرية لمبتدأ محذوف، أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر...

ويجوز: "إن خيرٌ فخيرٌ" وإن شرٌّ فشرٌّ، يرفع الأول على أنه اسم لـ"كان" المحذوفة مع خبرها، ونصب الثاني على أنه مفعول ثان لفعل محذوف أي: "إن كان في عملهم خير فيجزون خيراً، ويجوز نصبهما معاً بتقدير: إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً، ورفعهما معاً بتقدير: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير، و الوجه الأول من الأوجه الأربعة أرجحها؛ لأن فيه إضمار "كان" واسمها بعد "إن" وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وكلاهما كثير مطرد.

و الوجه الثاني أضعفها؛ لأن فيه حذف "كان" وخبرها بعد "إن" وحذف فعل ناصب بعد الفاء، وكلاهما قليل غير مطرد، ولذلك لم يذكره سيبويه، والوجهان الأخيران متوسطان بين القوة والضعف.

ثم قال الشلوبين: هما متكافئان، يعني على حد سواء.

(١) قوله: (وإما باعتبار الحقيقة نحو) سقط من (ع).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (س) و(ع).



والثاني: بمعنى: (صار) نحو: (أصبح زيدٌ غنياً، وأمسى زيدٌ فقيراً وأضحى زيدٌ كريماً).

والثالث: تامة تفيد معنى الدخول في الأوقات، مثل: (أصبح زيدٌ) أى: دخل [زيدٌ] ^(١) في الصباح.

قوله: (وظل وبات):

ولهما معنيان:

أحدهما: اقتران مضمون الجملة بوقتتهما، و(ظلّ) للاستمرار في النهار، و(بات) في الليل نحو: (ظلّ زيدٌ معلماً، وبات زيدٌ مكرراً).

والثاني بمعنى: صار كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ۖ﴾ ^(٢).

قوله: (وما زال وما برح وما انفك وما فتى):

أي: هذه الأفعال الأربعة لاستمرار خبرها لفاعلها، ويلزمها حرف النفي لتدل على الإثبات ^(٣) كقولك: (ما زال زيدٌ كريماً) ولا تقول: (ما زال زيدٌ إلا عالماً)؛ لأنه إذا اجتمع نافيان في كلمة واحدة صار مثبتاً، و(جاء) ^(٤) حذف حرف النفي. قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ ^(٥).

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (س).

(٢) النحل: ٥٨، وفي (س): (وهو كظيم).

(٣) في (س): (إثبات).

(٤) قوله: (إذا اجتمع نافيان في كلمة واحدة صار مثبتاً، وجاء) سقط في (ع).

(٥) يوسف: ٨٥



قوله: (ومادام):

لتوقيت فعل بمدة بثبوت خبرها لفاعلها مثل: (اجلس ما دام زيدٌ جالساً)،
أى: اجلس دوامَ جلوسه؛ فـ (ما) هنا مصدرية ظرفية^(١) بمعنى الدوام.

قوله: (وليس):

لنفي مضمون الجملة في الحال دون الاستقبال مثل: (ليس زيدٌ قائماً الآن)
ولا تقول غداً، ويزاد في خبرها الباء كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾^(٢)، وكذا
في خبر (كان) إذا دخل عليها (ما) مثل: (ما كان زيدٌ بقائماً).

ويجوز تقديم أخبار هذه الأفعال على اسمها بالاتفاق قال تعالى: ﴿وَكَانَ
حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) وأما تقديم خبرها عليها فعلى^(٤) ثلاثة أوجه:
أحدها: يجوز فهو من (كان) إلى (بات)^(٥).

والثاني: لا يجوز / وهو ما أوله (ما) النافية إلا في (مادام) فإن (ما)^(٦)
فيه مصدرية؛ لامتناع تقديم معمول صلة المصدر على نفسه^(٧).

(١) قوله: (ظرفية) سقط في (س) و(ع).

(٢) الأعراف: ١٧٢

(٣) الروم: ٤٧.

(٤) قوله: (فعلى) سقط في (س).

(٥) قال ابن الخباز في توجيه اللمع ص ١٣٩: "أما (كان) وصار وأصبح وأمسى وأضحى
وظل وبات)، فيجوز تقديم أخبارها عليها: قال الله تعالى: {كذلك كنتم من قبل} وقال:
{وأنفسهم كانوا يظلمون} لأنها أفعال متصرفات واجبة".

(٦) قوله: (ما) سقط في (س).

(٧) في هذا القول تفصيل ذكره ابو حيان في ارتشاف الضرب ٣ / ١١٧٠، ١١٧١ فقال: "
واتفقوا على أنه لا يجوز تقديم الخبر على (ما) إذا كان غير لازم نحو ما كان وأخواتها،
وعلى «ما دام»، وأما (زال) وأخواتها، فإذا دخل عليها (ما)، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز =



والثالث مختلف وهو: (ليس) (١).

قوله: (وما يتصرف منهن):

أي: من مصدرها، واسم فاعلها، ومفعولها، والأمر، والنهي فإنها ترفع الاسم وتتصب الخبر كأفعالها (٢).

= أن يتقدم على (ما)، وإن دخل غيرها من حروف النفي جاز، وذهب الفراء إلى المنع مطلقاً بأي حرف كان النفي، وذهب ابن كيسان إلى جواز التقديم مطلقاً نفي بما أو بغيرها، وروى عن الكسائي والأخفش، وقيل: وعن الكوفيين غير الفراء، وقال به النحاس، واختاره ابن خروف، وفي النقد لابن الحاج: "وأما «ما زال» وأخواتها فقد نص النحاس في الكافي: أن تقديم خبر (ما زال) عليها جيد بالغ عند البصريين، وحكاه ابن خروف عن البصريين، والكسائي، وقال: خالف الفراء في ذلك، ونص دريود على أنه لا يجوز تقديم خبرها مع لم، ولن، وليس ذلك بمرض".

(١) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها "فمذهب سيبويه وأبي علي وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها؛ بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) [هود ٨]. ولتفسيره عاملاً فيما اشتغلت عنه بملايس ضميره، كقولهم: (أزيذاً لست مثله). حكاه سيبويه.

وذهب الكوفيون والمبرد وابن السراج إلى منع ذلك، قاسوها على عسى ونعم وبئس وفعل التعجب" شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٧.

(٢) في تصرف كان وأخواتها تفصيل ذكره الإمام الشاطبي في شرح الألفية ٢ / ١٥١، ١٥٢؛ حيث قال: "هذه الأفعال لا يختص عملها بالماضي، وهو الذي ذكر، بل يعمل أيضاً المضارع منها والأمر. وكذلك اسم الفاعل والمصدر، فتقول: يكون زيد قائماً وكُنْ - يا زيدُ - عاقلاً، وفي الحديث: «كُنْ أبا خَيْمَةَ. فَكَانَهُ». «وَكُنْ عبد الله المقتول، ولا تكون عبدَ الله القتال». وفي القرآن الكريم: {قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حديدًا} وكذلك اسم الفاعل نحو: هو كائنٌ أخاك، والمصدر نحو: أعجبنى كونٌ أخيك في الدار، وما أشبه ذلك. وهكذا سائر الأفعال نحو قوله: =



قوله: (والنوع الحادى عشر أفعال تسمى أفعال المقاربة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهى أربعة أفعال):

أي: هذه الأفعال وضعت لدنو الخبر رجاءً مثل: (عسى الله أن يغفرَ لى)،
أو حصولاً مثل: (كاد زيدٌ أن يخرج) أو أخذاً مثل: (كرب زيدٌ يفعل)،
ويشترط أن يكون خبرها فعل المضارع مع (أن) دون الاسم.

قوله: (عسى):

وهو للقرب - أيضاً - وله مذهبان:

= **وَيُضْحِي قَتِيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فَرَاشِهَا**

وَيُضْبِحُ مَلَقَى بِالْفَنَاءِ إِهَابَهَا

وأضح - يا زيد - سائراً، أو أصبح مفطراً، وكذلك صار وأمسى وظل وغيرها، يعمل منها المضارع والأمر واسم الفاعل، وغير ذلك...

فأما (ليس)؛ فلعدم تصرفها وشبهها بالحروف لم تستعمل العرب منها مضارعاً ولا أمراً ولا مصدرًا ولا اسم فاعل، بل بنته هكذا بناءً لبيت. فهو راجع (بالشبه) إلى الماضى، فاقتصر في هذا العمل عليه.

وأما دام فإنها - وإن كنت في الأصل متصرفة - لما لحقتها (ما) الظرفية، قصرت استعمالها على هذه الصيغة، فلم يستعمل لها مضارعٌ وإن ساعَ قياساً، فلا تقول: أكلمك ما يدوم زيدٌ قائماً. وأحرى لا يستعمل منها الأمر، ولا اسم الفاعل، ولا المصدر.

وأما ما دخل عليه أداة النفي فإن الأمر منها غير مستعمل، لعدم تأتى حرف النفي معه، بخلاف المضارع منقياً فإنه مُتَأْتٍ، فقالوا: لا تَنفَكُ تفعلُ كذا. وكذلك إذا دخل عليه حرف النهي، نحو: لا تَنفَكْ - يا زيد - تفعلُ كذا. وكأنه عوض من الأمر فيها".



أحدهما: بمنزلة (قارب) فله مرفوع وهو الاسم ومنصوب وهو^(١) الخبر إلا أن منصوبه مشروط فيه (أن) مع الفعل في^(٢) تأويل المصدر كقولك: (عسى زيداً أن يخرج) بمعنى: قارب زيداً الخروج.

والثاني: بمنزلة (قرب) فيكون له مرفوع وهو^(٣) الاسم تقديرًا إلا أن مرفوعه مشروط فيه (أن) مع الفعل [المضارع]^(٤) فلا يحتاج إلى الخبر كقولك: (عسى أن يخرج زيداً) بمعنى: قرب خروج زيد، فلا يستعمل في المحالات؛ لتضمنه معنى الرجاء والطمع، فلا تقول: (عسى زيداً أن يطير)، وقد تحذف (أن) في خبر (عسى) تشبيهاً بـ (كاد) كقوله^(٥):

عسى الكربُ الذي أُسيتُ فيه يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبٌ^(٦)

ويكون فعلاً ماضياً معروفاً غير منصرف.

(١) قوله: (وهو) سقط في (س).

(٢) قوله: (وهو الاسم ومنصوب وهو الخبر) إلا أن منصوبه مشروط فيه (أن) مع الفعل في سقط في (ع).

(٣) قوله: (وهو) سقط في (س).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (س).

(٥) في الأصل و(س) و(ع): (كقولهم) وما ذكرته الأنسب للسياق.

(٦) البيت من الوافر، وقائله: هدية بن خشرم، وهو من شواهد: الكتاب ٣ / ١٥٩، والمقتضب ٣ / ٧٠، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٣٠، تح / عبد الحسين مبارك، ط / دار الرشيد، العراق في ١٩٨٠ م، واللمع ص ٢٠٥، والمقتصد ص ٣٦٠، وشرح الجمل لابن خروف ص ٨٣٩، والضرائر لابن عصفور ص ١٢٠، ولباب الإعراب ص ٤٢٧، شرح الألفية لابن الناظم ص ١١١، وأوضح المسالك ١ / ١٦٣، وتخليص الشواهد ص ٢٥٧، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٧، والمقاصد النحوية ٢ / ١٨٤، والتصريح ١ / ٢٠٣، وهمع الهوامع ١ / ٤١٧، وشرح الأشموني ١ / ٢٧٦، وخزانة الأدب ٩ / ٣٢٨، والدرر اللوامع ١ / ٢٦٨.

ويروى: "الهم" بدلا من "الكرب"، ويروى: "أمسيت" بالفتح والضم.

و "الكرب": الحزن يأخذ النفس، و "الفرج": كشف الهم.

والشاهد فيه: "عسى الكرب ٠٠٠ يكون ٠٠٠ حيث حذف" أن "بعد عسى، وهذا قليل.



قوله: (وكاد):

أي: هو للقرب أيضاً خبره فعل مضارع بتأويل اسم^(١) الفاعل [المنصوب]
 (٢) بغير (أن) أجود من إثباتها مثل: (كاد زيدٌ يخرج) أي: خارجاً، قوله تعالى:
 ﴿يَكَادُ الْبَرُّ يُخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾^(٣)، وقد تدخل في خبره (أن) تشبيهاً بـ (عسى)
 كقوله: (كاد الفقرُ أن يكونَ كفراً)، وإذا دخل النفي على (كاد) كان للنفي كما
 في ساير الأفعال المثبتة^(٤) على الأصح^(٥) [كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا
 يَفْعَلُونَ﴾^(٦) صدقة الله

قوله: (وأوشك) و(كرب):

مثل (كاد) في الاستعمال مرة [كما في سائر الأفعال] ^(٩) وبـ
 (عسى) أخرى مثل: (أوشك زيدٌ يخرج، وأوشك زيدٌ أن يخرج) وفي الحديث:

(١) في (ع): (الاسم).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (س).

(٣) البقرة: ٢٠.

(٤) في الأصل و(ع): (المثبت).

(٥) قال ابن الحاجب في الكافية ص ٤٨: "وإذا دخل النفي على (كاد) فهو كالأفعال على الأصح، وقيل: يكون للإثبات مطلقاً، وقيل: يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال؛ تمسكا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾".

(٦) البقرة: ٧١، وفي (س): (كادوا) دون (ما).

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من (س).

(٨) قوله: (وأوشك) سقط في (ع).

(٩) ما بين المعقوفين زيادة من (ع).

﴿من يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه﴾^(١)، و(كرب زيدٌ ينطلق، [وكرب زيدٌ أن ينطلق]^(٢))، [وَجَعَلَ]^(٣) وَاخْلُوقْ وَأَخْذْ، وَذَهَبَ وَأَنْشَأَ، وَطَفِقَ) مَنْ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ مِثْلَ (كَادَ) فِي الْإِسْتِعْمَالِ فَقَطْ.

قوله: (والنوع الثاني عشر أفعال المدح والذم ترفع اسم^(٤) الجنس المعرف بالألف واللام) والمرفوع بعدها هو^(٥) (المخصوص بالمدح أو الذم وهي أربعة أفعال):

أي: هذه الأفعال وضعت لإنشاء المدح والذم.

(١) ورد هذا الحديث بنصه في المعجم الكبير للطبراني ٢١ / ١٢٥ ورقمه: (١٥٢)، ونصه: "حدثنا محمد بن الحسين بن البُستَنبَانِ، ثنا الحسن بن بشر البجلي، ثنا زهير، ثنا عبد الملك بن عمير، قال: خطبنا النعمان بن بشير فقال: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ حَلَالًا بَيْنَنَا وَحَرَامًا بَيْنَنَا، وَبَيَّنَ ذَلِكَ أُمُورًا مُشْتَبِهَاتًا، فَمَنْ تَرَكَهِنَّ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ رَكِبَهُنَّ يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَرَامِ». ثم ضرب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلاً فقال: «مَنْ يُرْتِعْ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، وَلِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، وَحِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ».

وفي صحيح البخاري ٣ / ٥٣ رقم (٢٠٥١) كتاب: البيوع، باب: الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات بلفظ: " مَنْ يَرْتِعْ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوقِعَهُ "

وفي سنن النسائي ٧ / ٢٤١ رقم (٤٤٥٣) كتاب: البيوع، باب: اجْتِنَابِ الشُّبُهَاتِ فِي الْكَسْبِ بلفظ: " مَنْ يَرْتِعْ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُخَالِطَ الْحِمَى ".

وعلى هذه الروايات ورد خبر الفعل أوشك جملة فعلية مقترنة بـ " أن " على الكثير الشائع.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (س).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (س) و(ع).

(٤) في (ع): (الاسم).

(٥) قوله: (والمرفوع بعدها هو) سقط من (س) و(ع).



قوله: (نعم):

وفيها أربع لغات: (١)

أحدها بوزن **فَعِلَ** وهو الأصل، **والثاني** **فَعِلَ** بسكون العين وبفتح الفاء، **والثالث** **فَعِلَ** بكسر الفاء وسكون العين، **والرابع** **فَعِلَ** بكسرهما^(٢). ويشترط [أن يكون]^(٣) فاعلها معرفاً بالألف واللام أو مضافاً إلى المعرف بهما مثل: (نعم الرجل زيدٌ، ونعم صاحبُ القومِ بكرٌ، ونعمت المرأةُ هندٌ).

وقد [يضمّر اسم الجنس المعرف بالألف واللام و]^(٤) يفسر بنكرة منصوبة على التمييز أو بـ (ما) مثل: (نعم رجلاً زيدٌ) تقديره: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٥) فـ (ما) نكرة بمعنى: شئ في محل النصب مميزه لفاعل (نعم)^(٦)، والتقدير: نعم الشئ شيئاً هي، وفي^(٧) ارتفاع المخصوص مذهباً:

أحدهما: مبتدأ خبره ما تقدم عليه من الجملة الفعلية كأنه قيل: زيدٌ نعم الرجل^(٨).

(١) في (س): (وهي أربعة لغات) وما ذكرت الصواب.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ١ / ١١١، وأسرار العربية للأنباري ص ١٠٧.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (س) و(ع).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (س) و(ع).

(٥) البقرة: ٢٧١ وفي الأصل: (فنعمها هي) فقط.

(٦) في الأصل: (لفاعلها)

(٧) قوله: (وفي) سقط في (ع).

(٨) في (س) و(ع): (نعم الرجل زيد) وما أثبتته الصواب.



والثاني خبر مبتدأ محذوف، أي: نعم الرجل هو زيد^(١).

قوله: (وبئس): /

مثل: (بئس الرجلُ زيدٌ، وبئستِ المرأةُ هندٌ)، وشرط المخصوص بالمدح والذم أن يكون من جنس اسم (نعم، وبئس، وساء)، تقول: (نعم الرجلُ زيدٌ) ولا تقول: (نعم الرجلُ حجرٌ)، وأما قوله تعالى: ﴿يَسْ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايَتِ اللَّهِ﴾^(٢) فمتأولٌ، فتأويله: بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا بآيات الله^(٣).

قوله: (وساء):

مثل بئس. تقول: (ساءَ الرجلُ زيدٌ، وساءتِ المرأةُ هندٌ). وقد يحذف ما هو المخصوص بالمدح والذم إذا كان في الكلام دلالةً عليه كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾^(٤) أي: نعم المولى ربنا ونعم النصير ربنا، وقال: ﴿فَيْسَسْ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^(٥) أي: النار.

(١) قال في التصريح ٢ / ٨٣: "و اختلف في رفع المخصوص فقيل: هو مبتدأ والجملة قبله خبره، ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش. وقيل: يجوز هذا ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف، "أي: الممدوح... والمذموم..."، وهو مذهب الجمهور، ومنهم الجرمي المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم. وقيل: يتعين الثاني، وقيل: مبتدأ حذف خبره، وإليه ذهب ابن عصفور. وقيل: بدل من الفاعل، وإليه ذهب ابن كيسان".

(٢) الجمعة: ٥، وفي جميع النسخ: (بآياتنا) بدلا من (بآيات الله) وما أثبتته موافق للنص القرآني.

(٣) في جميع النسخ: (بآياتنا)، وما أثبتته موافق للنص القرآني.

(٤) الأنفال: ٤٠، وفي (ع): (فنعم).

(٥) الزمر: ٧٢، وغافر ٧٦، وفي الأصل و(س)(بئس) وما أثبتته موافق للنص القرآني.



قوله: (وحبذا):

وهو للمدح أيضا. تقول: (حبذا زيدٌ، وحبذا هندٌ) ^(١) ويراد به المشار إليه في الذهن كما يراد بالرجل في: (نعم الرجلُ زيدٌ)، فالمخصوص مبتدأ وما قبله خبره كما في نعم، ويجوز أن يقع قبل مخصوصه أو بعده تمييز أو حال مثل: (حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا زيدٌ رجلاً، وحبذا راكباً زيدٌ، وحبذا راكباً)، ف (راكباً) حال عن (ذا) لا عن (زيد)؛ لأنه مخصوص بالمدح، وجاز: (حبذا الرجلُ زيدٌ وحبذا المرأةُ هندٌ) ليكون الرجلُ صفة عن (ذا) و (زيدٌ) مخصوص. قوله: (والنوع الثالث عشر أفعال الشك واليقين تدخل على اسمين ^(٢))

ثانيتها عبارة عن الأول وتنصيهما جميعاً على المفعولية وهي سبعة): أي: هذه الأفعال وما يتصرف منها تدخل على المبتدأ والخبر وتنصيهما على المفعولية وكل ما جاز أن يكون خبر المبتدأ ^(٣) جاز أن يكون مفعولاً لهذه الأفعال إلا الظرف فان نصبه على الظرفية.

قوله: (حسبت):

نحو: (حسبت زيداً قائماً).

قوله: (وخلت):

نحو: (خلت زيداً كريماً).

قوله: (وظننت):

وهذه الثلاثة للظن ^(٤) نحو: (ظننت زيداً فقيهاً).

(١) في (ع): (حبذا الرجلُ زيدٌ، وحبذا المرأةُ هندٌ).

(٢) في (ع): (الاسمين).

(٣) في (س): (خبراً للمبتدأ).

(٤) قوله: (وهذه الثلاثة للظن) سقط من (س) و (ع).

**قوله: (ورأيت):**

نحو: (رأيت زيذاً غنياً).

قوله: (وعلمت):

نحو: (علمت زيذاً أميناً).

قوله: (ووجدت):

وهذه الثلاثة لليقين^(١) نحو: (وجدت زيذاً أميراً).

قوله: (وزعمت):

نحو: (زعمت زيذاً سخياً)^(٢).

ومن شروطها أن لا تقتصر على مفعول واحدٍ إلا إذا كان ظننتُ بمعنى: اتهمتُ، وعلمتُ بمعنى: عرفتُ، ورأيتُ بمعنى: أبصرتُ أو اعتقدتُ، ووجدتُ بمعنى: أصبتُ وزعمتُ بمعنى: قلتُ فتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْعَيْبِ بِظَنِينٍ﴾^(٣) أي: بمتهم (علمتُ زيذاً) أي: عرفتُ زيذاً، و(رأيتُ الهلالَ) أي: أبصرته، و(رأيتُ رأيَ أبي حنيفةً) اعتقدته و(وجدتُ رتبةَ زيدٍ)

(١) قوله: (وهذه الثلاثة لليقين) سقط من (س) و(ع).

(٢) في الأصل (كل منهما للظن واليقين نحو: (وجدتُ زيذاً أميراً)، ولا معنى له هنا؛ لأنه يتكلم عن (زعم) وحدها.

(٣) التكوير: ٢٤ وفي الأصل و(س): (بظنين).

قال الفارسي: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: بظنين [التكوير/ ٢٤] بالطاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: بظنين بالضاد".

وينظر: جامع البيان في القراءات السبع ص ١٦٩٠، والتيسير في القراءات السبع ص

أي: أصبت^(١)، فإذا وضعت بهذا المعنى^(٢) المذكور ثم وجدت بعدها اسمين منصوبين جعلت الثانى حالا تقول: (رأيت الأمير جالسًا) فـ (جالسًا) حال عن الأمير لا مفعول [ثان]^(٣) لـ (رأيت)؛ لأنها بمعنى أبصرت.

ويجوز إلغاء هذه الأفعال وإعمالها إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما مثل: (زيدٌ ظننت قائمٌ، زيدٌ قائمٌ ظننت، زيدًا ظننت قائمًا، وزيدًا قائمًا ظننت)، وكذا أي: لا عمل لها^(٤) إن دخل على مفعولها همزة^(٥) الاستفهام، أو حرف النفي، أو لام الابتداء مثل: (علمت أزيدٌ عندك أم عمرو، وعلمت ما زيدٌ قائمٌ^(٦) في الدار، وعلمت لزيدٌ قائمٌ)؛ لا تقتضاء هذه الحروف صدر الكلام ولكن محلها منصوب على المفعولية؛ فالثلاثة الأول للظن والثلاثة الأخر لليقين وأما (زعمت) فيصلح لكل منهما وإنما سميت هذه / الأفعال أفعال القلوب؛ لأنها لا تحتاج في صدورها إلى الجوارح والأعضاء الظاهرة، بل تكفى فيها القوة الطبيعية، وقد أقام العرب (أن) المفتوحة مع الفعل ولفظة (ذاك وذلك) مقام المفعولين^(٧) فتقول: (ظننت أن يخرج زيدٌ) و(حسبت ذاك) و(ظننت ذلك).

(١) في (س): (أصبتها).

(٢) آخر النسخة (ع).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (س).

(٤) قوله: (أي لا عمل لها) سقط من (س).

(٥) في الأصل (همزت) وما ذكرته الصواب .

(٦) قوله: (قائم) سقط من (س).

(٧) في (س): (مفعولي ظننت).



قوله: (والقياسية منها سبعة) أحدها: (الفعل على الإطلاق):

أي: العوامل اللفظية القياسية سبعة، والضمير في: (منها) عائد إلى المائة، والمراد بالإطلاق: الماضي والمضارع والأمر والنهي^(١)، فهذه الأفعال ترفع الفاعل وتنصب المفعول، تقول: (ضرب زيداً عمراً، ويضربُ زيدٌ بكرًا، واضربُ زيدًا، ولا تضربُ زيدًا) رفعتُ زيدًا للفاعل، ونصبتُ عمراً للمفعول، والمتعدي من تلك الأفعال ثلاثة:

أحدها: ما يتعدى إلى مفعول واحد كما ذكرنا.

والثاني: ما يتعدى إلى مفعولين فهو على ضربين:

أحدهما: [أن]^(٢) يكون الثاني غير الأول، ويجوز الاختصار على أحدهم مثل: (أعطيتُ زيدًا درهماً، وكسوتُ عمراً جبَّةً)؛ فالدرهم غير زيد، وتقول: (أعطيتُ درهماً، وأعطيتُ زيدًا) على الاختصار^(٣).

والثاني: أن يكون المفعول الثاني عبارة عن الأول، فلا يجوز الاختصار وهو باب (ظننتُ) وأخواتها، تقول: (ظننتُ زيدًا قائمًا) ف (قائم) عبارة عن زيد.

والثالث: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كـ (أعلمتُ، وأرأيتُ، وأنبأتُ، ونَبَّأتُ)^(٤)، وأخبرتُ، وحدتُ، تقول: (أعلمتُ زيدًا عمراً خيراً الناس)؛ فمفعول الثاني غير الأول كمفعول (أعطيتُ)، والثالث عين^(٥) الثاني كمفعول (أعلمتُ) كقوله

(١) قوله: (والنهي) سقط من (س).

(٢) ما بين المعقوفين من (س).

(٣) في (س): (الاختصار).

(٤) ما بين المعقوفين من (س).

(٥) في (س): (عبارة عن الثاني).

تعالى: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسْرَتٍ عَلَيْهِمْ﴾^(١)، فهذا لا يجوز الاقتصار على مفعولين الذين ثانيهما عبارة عن غير الأول خلافاً لأبي عثمان المازني^(٢)؛ لأنه يجوزه^(٣)، ونقول: (أعلمت عمراً فاضلاً) من غير ذكر المعلم عليه.

قوله: (واسم الفاعل):

أي: اسم الفاعل يعمل عمل الفعل^(٤) لازماً كان أو متعدياً بشرط: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يكون خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً عن ذي الحال، أو مستفهماً بهمزة، أو منفياًب (ما)^(٥)، مثل: (زيدٌ منطلق غلامه، ومررت برجلٍ ضاربٍ غلامه)^(٦) عمراً، وجاءني زيدٌ ضارباً أبوه عمراً، وأقائمٌ أخوك، وما قائمٌ غلامك) رفعت به الفاعل ونصبت به المفعول كما بالفعل، ولا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، فلا يقال: (زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس) إلا إذا أريد به حكاية عن الحال الماضية كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٧)، وإن كان

(١) البقرة: ١٦٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٦ / ١٥٤.

(٣) في (س): (لأنهم لا يجوزون).

(٤) في (س): (عمل يفعل).

(٥) ينظر: اللحة في شرح الملح ١ / ٣٢٤.

(٦) قوله: (ومررت برجلٍ ضاربٍ غلامه) سقط من (س).

(٧) الكهف: ١٨.

بمعنى الماضي^(١) وجبت إضافته إلى المفعول إضافة معنوية^(٢)؛ لأنه غير عامل^(٣)؛ لانتهاء لاشروط عمله خلافاً للكسائي^(٤)، فإنه يعمل عنده سواءً كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، ودليل جوازه قوله^(٥): (زيدٌ معطٍ عمرًا درهماً أمس).

قوله: (واسم المفعول):

أي: اسم المفعول يعمل عمل (يُفَعْلُ)، وأمره كأمر اسم الفاعل في / اشتراط عمله بمعنى الحال والاستقبال، وكونه خبراً لمبتدأ، أو صفةً لموصوف، أو حالاً عن ذي الحال، أو مستفهماً بهمزة، أو منفيّاًب (ما) نحو: (زيدٌ مضروب غلامه، ومررت برجل^(٦) معطٍ ابنه درهماً، وجاءني زيدٌ

(١) في(س): (وإن كان للماضي).

(٢) إضافة الوصف إذا لم يكن بمعنى الحال أو الاستقبال لا يكون عاملاً، فتكون إضافته من قبيل الإضافة المعنوية لا اللفظية. يقول صاحب الكناش في النحو والصرف ١ / ٢١٥: "وكذلك نحو: هذا مضروب زيد وضارب زيد أمس، وزيد أفضل القوم، فإن ذلك كله إضافة معنوية، لأن المراد بالصفة المضافة إلى معمولها، أن المضاف كان رافعاً أو ناصباً للمضاف إليه قبل الإضافة، ومعلوم أن هذه الصفة ليست كذلك؛ لأن ضارب شرط عمله أن يكون للحال أو للاستقبال، فإذا قلت: أمس انتفى عمله وأما مضروب وأفضل فإنهما أيضاً لم يكونا رافعين ولا ناصبين للمضاف إليه قبل الإضافة".

(٣) في الأصل: (العامل).

(٤) ونسب أيضاً لهشام وأبي جعفر وابن مضاء وجماعة، ينظر: مغني اللبيب ونسبه للكسائي وهشام ص ٩٠٦، والتصريح للكسائي وهشام وأبي جعفر ٢ / ١٢، وتوضيح المقاصد للكسائي وهشام وابن مضاء ٢ / ٨٤٩.

(٥) في(س): (قوله تعالى).

(٦) في الأصل: (بعمر) وما أثبتته الأنسب للسياق.

مضروبًا غلامه، وأمضروب غلامك، وما مضروب أخوك)، قال الله تعالى:

﴿ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ﴾^(١).

قوله: (والصفة المشبهة بالفاعل):

أي: الصفة المشبهة اسم مشتق من فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت، وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كـ(حسن، وكريم، وصعب، وشديد، وظريف)، وتعمل عمل فعلها مطلقاً في زمان الحال دون الاستقبال مثل: (جاءني رجل^(٢) حسن وجهه، وكريم حسبه، وشديد انطلاقه) ؛ ووجه المشابهة أن هذه الصفات تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع كأسماء الفاعلين كقولك: (حسن، حسنان، حسنون) كما تقول: (ضارب، ضاربان، ضاربون) إلى آخره^(٣)، وتقسم مسائلها [على]^(٤) ستة عشر وجهًا، والأصل ثمانية عشر^(٥) [وهي]^(١) أن تكون الصفة بالألف واللام، أو مجردًا عنهما، ولا بد

(١) هود: ١٠٣.

(٢) في الأصل: (زيد) وما أثبتته الأنسب للسياق.

(٣) ينظر: التصريح ٢ / ٤٥.

(٤) ما بين المعقوفين من (س).

(٥) ذكر النحاة للصفة المشبهة ستاً وثلاثين صورة، منها اثنتان وثلاثون صورة مستعملة، وأربع صور ممتنعة قال في التصريح ٢ / ٥٢: "والصفة مع كل من الثلاثة- وهي: الرفع والنصب والخفض- إما نكرة أو معرفة مقرونة بـ"أل"، وكل من هذه الستة" الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة في حالتها تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ست حالات، لأنه ؛ أي المعمول ؛ إما بـ: أل، كـ: الوجه، أو مضاف لما فيه "أل" كـ: وجه الأب، أو مضاف للضمير، كـ: وجهه، أو مضاف لمضاف للضمير كـ: وجه أبيه، أو مجرد من "أل" والإضافة كـ: وجه، أو مضاف إلى المجرد من "أل" والإضافة كـ: وجه أب، فالصور ست وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها.

وهي ضربان: جائز وممتنع، فالجائز اثنان وثلاثون صورة، الممتنع منها أربع وهي: =

في معمولها ثلاثة أوجه: مضاف، أو بالألف واللام، أو مجرداً عنهما، وإن كانت الصفة بالألف واللام جاز في معمولها سبعة أوجه: تقول: (الحسن وجهه، والحسن وجه^(٢)) بالفتح والضم، و(الحسن الوجه^(٣)) بالحركات الثلاثة، ولا تقول: (الحسن وجهه، والحسن وجه) بالإضافة، فإذا لم يكن فيها ألف ولام جاز في معمولها تسعة أوجه. تقول: (حسن وجهه، وحسن الوجه، وحسن وجه) بالحركات الثلاثة في الكل؛ فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة، والجر على الإضافة.

قوله: (والمصدر):

أي: المصدر، هو اسم الحدث الجاري على الفعل كـ (الضرب، والقتل) ويعمل عمل فعله مطلقاً سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وشرط عمله بتقدير (أن) مع الفعل المقدر، وأن لا يكون مفعولاً مطلقاً، وهو إما مفرداً بالتثوين مثل: (عجبت من ضرب زيد عمراً، وعجبت من ضرب عبد سيده) والتقدير: عجبت من أن يضرب زيد عمراً، فترفع الفاعل وتنصب المفعول كما بالفعل، وإما مضافاً إلى الفاعل أو إلى المفعول مثل: (أعجبتني ضرب الأمير اللص، ودق القصار الثوب، وضرب اللص الأمير، ودق

= أن تكون الصفة بـ "أل" والمعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها، وهو أي المعمول: مخفوض، كـ: الحسن وجهه، أو "الحسن وجه أبيه، أو "الحسن وجهه، أو "الحسن وجه أب؛" لأن الإضافة في هذه الصور الأربع لم تفد تعريفاً، كما في نحو غلام زيد، ولا تخصيصاً في نحو: غلام رجل، ولا تخفيفاً كما في: نحو حسن الوجه، ولا تخلصاً من قبح حذف الرابط أو التجوُّز في العمل، كما في الحسن الوجه".

(١) ما بين المعقوفين من (س).

(٢) في (س): (الوجه) وما أثبتته الأنسب للسياق.

(٣) في (س): (وجه) وما أثبتته الأنسب للسياق.

الثوبِ القَصَّارُ)، وقد يضاف إلى المفعول بمحذوف الفاعل، وهو قليل كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَمُ الْأِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(١)، أي: من دعاء الناسِ الخير، ولا يتقدم عليه معموله؛ لأنه في تقدير (أن)؛ فلا يقال (أعجبنى زيدًا ضربُ عمرو)؛ لأن (أن) لا تعمل فيما قبله، وإعماله بالألف واللام قليل؛ لتعذر دخولها على (أن) مع الفعل المقدر عليه نحو: (عجبتُ من الضربِ زيدٍ عمراً).

قوله: (وكلُّ اسمٍ أُضيفَ إلى اسمٍ آخر):

أي: الإضافة، وهو كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً مثل: (أنا مارٌّ بزيدٍ، وغلأمٌ زيدٍ)، وهي على ضربين:

معنوية ولفظية؛ فالمعنوية: أن يكون المضاف اسماً غير مضاف إلى معموله^(٢)، مثل: (غلأمٌ زيدٍ) / وقد يكون صفة ولكن غير مضافة إلى معمولها مثل: (مصارعٌ مصر)، وهي إما بتقدير اللام إذا كان المضاف غير جنس المضاف إليه ولا ظرفه مثل: (غلأمٌ زيدٍ)، أي: غلأمٌ لزيدٍ؛ فإن زيداً ليس بغلأم، أو بتقدير (من) إذا كان المضاف من جنس المضاف إليه مثل: (خاتم فضةٍ، وثوبٌ خزٌّ)، أي: خاتمٌ من فضةٍ، وثوبٌ من خزٍّ؛ فإن الفضة من جنس الخاتم، أو بتقدير (في) إذا كان المضاف ظرفاً للمضاف إليه مثل: (ضرب اليوم) أي: في اليوم وهو قليل، وتفيد تعريفاً مع المعرفة مثل: (غلأمٌ زيدٍ)، وتخصيصاً ويكون المضاف مجرداً عن حرف التعريف، وما أجازته الكوفيون^(٣) من:

(١) فصلت: ٤٩.

(٢) في (س): (معمولها) وما أثبتته الصواب.

(٣) ينظر: المفصل ص ١١٤، والكافية لابن الحاجب ص ٢٨، وأمالي ابن الحاجب ص

٣٨٨، والهمع ٢ / ٥٠٨.

~~~~~  
 (الثلاثة الأبواب) وشبهه من العدد ضعيف؛ لمخالفة القياس. مع النكرة مثل:  
 (غلام رجل).

**واللفظية:** أن يكون المضاف صفةً مضافةً إلى معمولها، ويقدر فيها معنى الفعل، وهي على<sup>(١)</sup> خمسة أضرب:

**أحدها:** إضافة اسم الفاعل إلى معموله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما ذكرنا، مثل: (ضاربٌ زيدٌ عمرًا).

**والثاني:** إضافة اسم المفعول إلى اسم ما لم يسم فاعله نحو: (زيدٌ مضروبٌ غلامه).

**والثالث:** إضافة الصفة المشبهة إلى الفاعل مثل: (مررت برجلٍ حسنٍ الوجه) أي: حسن وجهه.

**والرابع:** إضافة المصدر إلى الفاعل أو إلى المفعول مثل: (عجبت من ضرب زيدٍ عمرًا، أو من ضرب عمرو زيدً)، ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ، وهو حذف التنوين.

**والخامس:** إضافة أفعال التفضيل، وإنه إذا أضيف فله معنيان:

**أحدهما:** أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه فيشترط في موصوف أفضل الرجال)، ولا تقول: (زيد أفضل الحمير، ولا الملائكة أفضل البشر) ولا بالعكس، وإذا لم يكن من جملتهم فلا بد أن يؤتى<sup>(٢)</sup> بـ (من) فتقول: (الملائكة أفضل من البشر، والخز ألين من الكتان)، وتقول: (يوسف أحسن

(١) قوله: (على) سقط من (س).

(٢) قوله: (أن يؤتى) سقط من (س).

الأخوة)؛ لدخوله فيهم، ولا يجوز: (يوسف أحسن إخوته)؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه بتقدير أن إضافة الإخوة إلى الضمير الراجع إلى يوسف يكون خارجاً عنهم بإضافتهم فتقدير أنه يشترط من جملتهم يكون داخلياً فيهم. والثاني: أن [لا] <sup>(١)</sup> يقصد به زيادة مطلقة عن شريك المضاف إليه أو يضاف للتوضيح لا للتفضيل مثل: (يوسف أحسن إخوته).

ويجوز إدخال الألف واللام في نحو اسم الفاعل مطلقاً إذا كان مثني أو مجموعاً مثل: (الضارب زيد، والضارب عمرو)؛ لإفادة التخفيف بحذف النون، ويجوز أيضاً في المفرد إذا أضيف إلى المعرف بالألف واللام أو إلى اسم مضاف إلى معرف بهما أو إلى الضمير مثل: (الضارب الرجل، والضارب ذي المال، والضاربك، والضاربه عمرو)، ويجوز أيضاً في اسم المفعول إذا كان مفرداً نحو: (مررت بالرجل المضروب الغلام) وكذا في الصفة المشبهة نحو: (مررت بالرجل الحسن الوجه)، وأجاز أهل الكوفة <sup>(٢)</sup> إضافة الموصوف إلى الصفة نحو: (صلاة الأولى، ودار الآخرة، ومسجد الجامع) خلافاً لأهل البصرة فإنهم ينكرونها ويقولون إن المضاف إليه في هذه الكلمات محذوف فالتقدير: (صلاة الساعة الأولى، ودار الحياة الآخرة، ومسجد الوقت الجامع).

(١) ما بين المعقوفين من (س).

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٣ / ٧٦: "وقوله: وَحَبَّ الْحَصِيدِ .

والحب هُوَ الحصيد، وهو مما أضيف إلى نفسه مثل قوله: «إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْبَيْتِ»، ومثله: «وَحَنَّ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ».

والحبل هُوَ الوريد بعينه أضيف إلى نفسه لاختلاف لفظ اسميه، والوريد: عرق بين الحلقوم والعلباوين "أ.د.

وتنظر المسألة في: الارتشاف ص ١٨٠٦، ١٨٠٧، والهمع ٢ / ٤١٩، ٤١٨.



### قوله: (وكل اسم تم واستغنى عن الإضافة):

أي: اسم تام<sup>(١)</sup>، وهو الاسم المفرد الممتنع عن الإضافة وينصب به اسم<sup>(٢)</sup> الجنس على التمييز فتتامه بخمسة أشياء:

**أحدها:** بنون التنثية نحو: (عندى منوان سمناً، وقفيزان برراً، ورتلان عسلاً)، وفي هذا جاز حذف النون بإضافته إلى المفسر به نحو: (قفيزا برراً، ومنوا سمناً، [ورطلا عسل]<sup>(٣)</sup>).

**والثاني:** بنون الجمع نحو: (الأكرمون أفعالاً، وعشرون درهماً) وهاهنا لا يجوز حذف النون.

**والثالث:** بالتتوين نحو: (عندي رطلٌ زيتاً، وزيدٌ خيرٌ أباً، وحسنٌ وجهاً، و:

﴿شَرٌّ مَكَانًا﴾<sup>(٤)</sup>.

**والرابع:** بتقدير التتوين نحو: (أحد عشر درهماً)، أي: أحدٌ وعشرٌ درهماً.

**والخامس:** تام بالإضافة بأن يكون مضافاً نحو: (زيدٌ مثل عمروٍ فضلاً، ومثله وجهاً، وهذا ملء الكوز ماءً، وزيدٌ أفضلُ الناسِ عبداً /، وخيرٌ قریش رسولاً)، وشرط التمييز أن يكون نكرة لا معرفة<sup>(٥)</sup>، فلا يقال: (زيدٌ أفضلُ الناسِ عبده).

(١) في الأصل: (التام).

(٢) في الأصل و(س): (الاسم).

(٣) ما بين المعقوفين من (س).

(٤) المائدة: ٦٠.

(٥) خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز وقوعه معرفة، قال الفراء في معاني القرآن ١ /

٧٩: "وقوله: إِبْرَاهِيمَ مِّنْ سَفِيهِ نَفْسَهُ... =



### قوله: (والمعنوية منها عددان):

أي: العوامل المعنوية الذي لا يتلفظ ولا تدرك اثنان من المائة:

**أحدهما:** العامل في (المبتدأ [والخبر]<sup>(١)</sup>)، وهو الابتداء.

**(و) الثاني:** العامل في الفعل (المضارع):

(العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء<sup>(٢)</sup>)، أي: كونه مبتدأ؛ فلهذا قيل:

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه.

=العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة. وكذلك قوله: «بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا» وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر في أكثر الكلام نكرة كقولك: ضيقت به ذرعاً، وقوله: «فَإِنْ طِينَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا» فالفعل للذرع لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت: ضيقت جاء الذرع مفسراً لأن الضيق فيه كما تقول: هُوَ أوسعكم داراً. دخلت الدار لتدل على أن السعة فيها لا في الرجل، وكذلك قولهم: قد وجعت بطنك، ووتقت رأيك - أو - وفقت، [قال أبو عبد الله: أكثر ظني وتقت بالثاء] إنما الفعل للأمر، فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال: رأيه سفه زيد، كما لا يجوز داراً أنت أوسعهم؛ لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة، ويصبيه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه<sup>هـ</sup>.

(١) ما بين المعقوفين من (س).

(٢) اختار الشارح - رحمه الله تعالى - مذهب سيبويه وجمهور البصريين القائل بأن رافع المبتدأ هو الابتداء.

يقول سيبويه في الكتاب ٢ / ١٢٧: "واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو ... فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته". وينظر: المقترض ٤ / ١٢.

وفي المسألة أقوال أخرى نتظر في: الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٩ - ٤٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٢٥ - ١٢٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ١ / ٢٢٥ - ٢٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٩ - ٢٧٣، وارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨٥، وتمهيد القواعد ٢ / ٨٥٣، والتصريح ١ / ١٩٦ - ١٩٧، والهمع ١ / ٣٦٣ - ٣٦٥.



**وشرطه:** أن يكون معرفة وخبره نكرة غالباً، كقولك: (زيدٌ قائمٌ)، وقد يكون

المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما:

**أحدها:** أن يكون مخصصاً بوصف، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ

مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فـ (عبد) مبتدأ نكرة مخصصة بوصف الإيمان، وما بعده خبره، والتصغير كالصفة نحو: (رجيلٌ قائمٌ) في تقدير: رجلٌ صغيرٌ قائمٌ.

**والثاني:** أن يكون منفياً [بـ (ما)]<sup>(٢)</sup> كقولك: (ما أحدٌ خيرٌ منك) فـ

(أحد) مبتدأ نكرة مخصصة بحرف النفي.

**والثالث:** أن يكون مستفهماً كقولك: (أرجلٌ في الدار أم امرأة) فـ

(رجل) مبتدأ نكرة مخصصة بحرف الاستفهام، و(في الدار) خبره، و(امرأة) عطف عليه، فالهمزة و(أم) يستعملان للسؤال، إذا عرف حصول أحدهما في الدار، لكن لا على التعيين.

**والرابع:** أن يكون فاعلاً في المعنى كقولهم: (شرٌّ أهرُّ ذا نابٍ) فـ (شرٌّ)

مبتدأ نكرة و(أهر) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير عائد إلى (شرٌّ) و(ذا نابٍ) منصوب بأنه مفعول (أهرِّ)، فالتقدير: ما أهرُّ ذا نابٍ إلا شرٌّ، أو موصوفاً بصفة في المعنى على تقدير: شرٌّ عظيمٌ أهرُّ ذا نابٍ.

**والخامس:** أن يكون الخبر ظرفاً [مقدماً عليه]<sup>(٣)</sup> كقولك: (في الدار رجلٌ)

فـ (رجلٌ) مبتدأ نكرة

(١) البقرة: ٢٢١ .

(٢) ما بين المعقوفين من (س).

(٣) ما بين المعقوفين من (س).



مخصصة بالظرف المقدم عليه، و(في الدار) <sup>(١)</sup> خبر عنه، وذلك للاتساع في الظرف، وكذا إذا وقع خبره جاراً ومجروراً <sup>(٢)</sup> نحو: (على <sup>(٣)</sup> زيدٍ درهمٍ).  
**والسادس:** أن تكون مخصصة بالمتكلم والدعاء مثل: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>،  
 فـ (سلام) مبتدأ نكرة مخصصة بالمتكلم والدعاء، و(عليكم) خبره، والتقدير:  
 أسلم سلاماً عليكم، فلما حذف لفظ المتكلم رفع (سلام)، وأبدل النصب بالرفع؛  
 لثبات الدعاء ودوامه؛ لأن الرفع أثبت من النصب في هذا المحل، وقد يكون  
 المبتدأ صفة إذا وقع بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي مثل: (أقائم زيدٌ، وما  
 قائمٌ زيدٌ) فإن (قائمٌ) <sup>(٥)</sup> مبتدأ مع أنه ليس بمسند إليه و(زيدٌ) فاعله ساد مسد  
 الخبر؛ لأن [فائدة] <sup>(٦)</sup> المبتدأ والخبر تحصل منهما.

والخبر أن يكون مسنداً غير صفة مذكورة، وشرطه: أن يكون نكرة مثل:  
 (زيدٌ قائمٌ) فـ (قائمٌ) خبر مبتدأ وهو نكرة، وقد يكون معرفة مثل: (الله إلهنا،  
 ومحمدٌ نبينا)، وقد يكون جملة فلا بد من ضمير عائِد <sup>(٧)</sup> إلى المبتدأ، وهي  
 أربعة:

(١) قوله: (في الدار) سقط من (س)..

(٢) في الأصل: (جار وجرور)، وفي (س): (في الجار والمجرور) وما أثبتته الأنسب للسياق.

(٣) قوله: (على) سقط من (س).

(٤) الرعد: ٢٤.

(٥) في الأصل: (قائم زيد) وما أثبتته هو الصواب.

(٦) قوله: (في الدار) سقط من (س).

(٧) إذا وقعت الجملة خبراً عن المبتدأ، ولم تكن نفس المبتدأ في المعنى فلا بد من وجود رابط يعود منها إلى المبتدأ؛ حتى لا تكون جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ، وهذا الرابط أحد ما يأتي:

- الضمير مثل: "زيد قام أبوه"، فالهاء في أبوه عائدة على المبتدأ "زيد". =



**أحدھا:** جملة فعلية إذا كانت مركبة<sup>(١)</sup> من فعل وفاعل مثل: (زيدٌ قام أبوه)

فـ (زيدٌ) مبتدأ و(قام أبوه) خبره.

**والثاني:** جملة اسمية إذا كانت مركبة من اسم واسم مثل: (زيدٌ أبوه قائمٌ)

فـ (زيدٌ) مبتدأ أول و(أبوه) مبتدأ ثان (قائمٌ) خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول.

**والثالث:** جملة [شرطية إذا كانت مركبة]<sup>(٢)</sup> من الشرط والجزاء مثل:

(زيد إن يكرمني أكرمه).

= - اسم الإشارة نحو قوله تعالى: "ولباس التقوى ذلك خير".

- تكرار المبتدأ بلفظه مثل قوله تعالى: "الحاقة ما الحاقة".

- العموم نحو: "زيد نعم الرجل".

- العطف على جملة الخبر الخالية من الضمير بجملة مقترنة بالفاء فيها ضمير يعود المبتدأ نحو: زيد جاءت هند فضربها، فالضمير المستتر المرفوع في ضربها يعود إلى زيد، وذكر ابن عصفور أنه متفق عليه.

- هذه هي الروابط المجمع عليها، ومن غير المجمع عليه:

- تكرار المبتدأ بمعناه لا بلفظه نحو: زيد جاء أبو بكر، إذا كان أبو بكر كنية له أجاز ذلك الأخفش.

أما إذا كانت الجملة الواقعة خبراً نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط يربطها به مثل: "قولي لا إله إلا الله" فجملة: لا إله إلا الله وقعت خبراً عن المبتدأ، ولم تحتج إلى رابط؛ لكونها نفس القول.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٣٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١١١٥ - ١١١٨، و توضيح المقاصد ١/ ٤٧٥، ٤٧٦، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٧٤ - ٩٨٠، والهمع ١/ ٣٧٢ - ٣٧٤، وغيرها.

(١) في الأصل: (مركبتا) وما أثبتته هو الصواب.

(٢) ما بين المعقوفين من (س).



**والرابع:** جملة ظرفية نحو: (زيدٌ في الدارِ أبوه، وعمروٌ أمامك سيده<sup>(١)</sup>).

### قوله: (والعامل):

في الفعل المضارع، وهو وقوعه موقع الاسم<sup>(٢)</sup> نحو: (زيدٌ يضرب) في موضع: (زيدٌ ضاربٌ) أي: العامل في الفعل المضارع عاملٌ معنويٌّ إذا كان

(١) إذا كان الظرف أو الجار والمجرور معتمدين على ما قبلهما كأن وقعا خبراً أو صفةً أو صلةً أو حالاً فللنحاة في إعراب الاسم المرفوع الواقع بعدهما مذهبان: الأول: وهو مذهب الجمهور، وهو أنه فاعل مرفوع بالاستقرار المحذوف المتعلق به الظرف والجار والمجرور، ورجحه أبو حيان.

الآخر: وهو مذهب السهيلي في نتائج الفكر، ويرى أن الاسم المرفوع الواقع بعدهما مرفوع على أنه خبر مقدم، والظرف أو الجار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر مقدم، والجملة المكونة منهما في محل صفة أو صلة أو حال أو خبر عن المبتدأ. قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٤ / ٥٥: "وإذا قلت: "زيد خلفك أبوه" ف"أبوه" مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يرتفع على الابتداء، والظرف قبله خبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن "زيد"، والوجه الأول أولى لأنه إخبار بمفرد، والثاني إخبار بجملة، هكذا تلقنا هذا الإعراب من شيوخنا"، وينظر: نتائج الفكر للسهيلي ص ٣٢٥، وموصل الطلاب ص ٨٣، والهمع ٢ / ٣٩٩.

(٢) ما ذكره الشارح من أن المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم هو مذهب البصريين، وفي المسألة أقوال أخرى ذكرها المرادي - رحمه الله تعالى في توضيح المقاصد ٣ / ١٢٢٨ فقال بعدما ذكر الأول: "... والثاني: أن رافعه تجرده من الناصب والجازم، وهو قول حذاق الكوفيين منهم الفراء.

والثالث: أن رافعه نفس المضارعة، وهو قول ثعلب.

والرابع: أن رافعه حروف المضارعة، ونسب إلى الكسائي.

واختار المصنف الثاني؛ لسلامته من النقض، بخلاف مذهب البصريين، فإنه ينتقض بنحو:

"هلا تفعل". =

بمعنى الاسم مثل: (زيدٌ يضرب) في موضع: (زيدٌ ضاربٌ) مع خلوه من الناصب والجازم، وقولك: (تسمعُ بالمُعَيدي خير من أن تراه) <sup>(١)</sup> بمعنى: سماعك

= ورُدَّ مذهب الفراء بأن التعري عدم فلا يكون عاملاً، وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعمدي".  
وتنظر المسألة في: علل النحو لابن الوراق ص ١٨٧ - ١٨٩، وأسرار العربية ص ٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٤٨ - ٤٥١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٦، ٢٥، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧٣، وتمهيد القواعد ٨ / ٤١١٩، ٤١١٨، وشرح الألفية للشاطبي ٦ / ١ - ٣، وشرح الأشموني ٣ / ١٧٨، والتصريح ٢ / ٣٥٦.  
(١) هذا من أمثال العرب المشهورة، واختلف في قائله ومن قيلت له، فروي عن أبي عبيد أن القائل نعمان بن المنذر وقاله للصَّقْعَب بن عمرو النهدي، وقال الفضل: المثل للمنذر بن ماء السماء قاله لشقة بن ضمرة.

ويضرب لمن خبره خير من مرآه، ودخلت الباء على قوله: المعيدي على تقدير: تحدّث به خير...

"ولهذا المثل ثلاث روايات، هي:

أ- "لأن تسمع بالمعديّ خير... فاللام للابتداء، وأن المصدرية، ولا إشكال في هذه الرواية: لأن المصدر المنسب من "أن وما بعدها" في تأويل المبتدأ، والحرف موجود في الكلام.

ب- "تسمع بالمعديّ خير... بنصب المضارع بـ "أن" محذوفة، وفي هذه الرواية شذوذ؛ لأن الحرف المصدرية ضعيف؛ ومع هذا فقد بقي عمله بعد حذفه.

ج- "تسمع بالمعديّ خير من أن تراه" برفع المضارع "تسمع" بعد حذف "أن"، وهذه الرواية جاءت على الأصل، حيث حذف الحرف الناصب، وزال عمله، وهنا اختلف العلماء في توجيه هذه الرواية، فذهب بعضهم إلى أن الحرف المصدرية مقدّر؛ ليسبك بالفعل، ويؤول بمصدر يقع مبتدأ؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً، وذهب آخرون إلى أن الفعل، إذا =



قوله: (فهذه مائة عامل لا يستغني منها الصغير والكبير، والرفيع

والوضيع عن معرفتها واستعمالها في معمولاتها):

أي: هذه الذي ذكرناها من أنواع العوامل على ما ألفه الشيخ عبد القاهر<sup>(١)</sup> بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> الجرجاني - رحمه الله تعالى - مائة عامل لا يستغني منها الصغير والكبير، والرفيع والوضيع عن معرفتها وأحكامها وفوائدها من الرفع والنصب والجر [والجزم]<sup>(٣)</sup>، ومعرفة [استعمالاتها في]<sup>(٤)</sup> معمولاتها على ما جاز وامتنع من الأسماء والأفعال والحروف.

[قوله: ]<sup>(٥)</sup> (وأوردنا بيانها على) طريق (الحساب والعدد [المقسوم]<sup>(٦)</sup>،

وبالله التوفيق):

=أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه، ويضاف إليه، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدرى، ويكون من باب استعمال اللفظ في جزء معناه؛ لأن الفعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر وعلى الزمان، وقد جرد هنا من الدلالة على الزمان، واقتصر فيه على الجزء الأول الذي هو الحدث" أوضح المسالك ١ / ١٨٦، ١٨٧ من الحاشية تح / يوسف الشيخ محمد البقاعي.

وينظر المثل في: مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٢٩، وفرائد الآل في مجمع الأمثال ١ /

١٠١، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١ / ٢١٥، ٢١٦، والمزهر للسيوطي ١ /

٣٨٤،

(١) في الأصل: (عبد القادر) وما أثبتته هو الصواب.

(٢) في (س) (محمد) بدلا من (عبد الرحمن) وما أثبتته هو الصواب.

(٣) ما بين المعقوفين من (س).

(٤) ما بين المعقوفين من (س).

(٥) ما بين المعقوفين من (س).

(٦) ما بين المعقوفين من (س).



أي: أوردنا بيان حساب كثرتها وعدد أنواع رفعها ونصبها وجرها، فلا تزيد جملتها على مائة عامل إلا نادرًا مع ذكر عمل<sup>(١)</sup> أكثرها وعدد أعمالها. والله أعلم بالصواب، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) قوله: (عمل) سقط من (س).



## فهرس أهم المراجع

### القرآن الكريم

- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر، لأحمد بن محمد الدمياطى الشهير بالبناء، علق عليه / على محمد الصباغ، ط / مطبعة المشهد الحسينى د، ط أو ت.
- أخبار أبى القاسم الزجاجى تحـ د / عبد الحسين المبارك، ط / دار الرشيد، بغداد، فى ١٩٨٠ م.
- الأربعون الصغرى، لأحمد بن الحسين بن عليّ، البيهقيّ، أبو بكر، تح: أبو إسحاق الحويني الأثريّ، ط: دار الكتاب العربيّ بيروت، الأولى: ١٤٠٨هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي، تحـ د / رجب عثمان محمد مراجعة أد / رمضان عبد التواب، ط / الخانجى مصر، الأولى، فى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الأزهية فى علم الحروف للهروى، تحـ د / عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، فى ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن أبى الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبى سعيد، تح: د. فخر صالح قدارة، ط: دار الجيل - بيروت، الأولى، ١٩٩٥
- أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب، للحوت، محمد بن درويش بن محمد ط: دار الكتب العلمية
- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل لابن السيد البطليوسى، تحـ د / حمزة النشرتى ط / دار المريخ، الرياض، الأولى، فى ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.



- إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح وتحـ / أحمد محمد شاكر،  
وعبد السلام هارون ط / دار المعارف، الرابعة.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق، تح:  
أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط: دار المعارف - القاهرة،  
الرابعة، ١٩٤٩
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي  
البغدادي، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت، الثالثة،  
١٩٨٨ م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحـ د / زهير غازي زاهد، ط / عالم  
الكتب، بيروت، الثالثة في ١٤٠٩ هـ.
- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش المتوفى  
سنة ١٤٠٣ هـ ط: دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص - سورية، (دار  
اليمامة - دمشق بيروت) (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الرابعة،  
١٤١٥ هـ
- أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو  
جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح  
سليمان قدارة
- إنباء الغمر بأبناء الغمر لابن حجر العسقلاني تح / د حسن  
حبشي، ط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٩ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي  
البركات الأنباري ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محي



الدين عبد الحميد ط / دار إحياء التراث العربي، الرابعة، في ١٣٨٠ هـ،  
١٩٦١ م.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت الأولى - ١٤١٨ هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ط: دار المعرفة - بيروت.
- البديع في علم العربية لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، ط: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الأولى ١٤٢٠ هـ
- البديع في علم العربية لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، ط: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الأولى ١٤٢٠ هـ
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧ هـ، ط: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.



- تاج العروس وصحاح العربية للزبيدي، ط / مكتبة الحياة، الأولى  
في ١٣٠٦ هـ.

- تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري شمس الدين محمد بن  
محمد بن علي بن يوسف، تح: د. أحمد محمد مفلاح القضاة، ط: دار الفرقان -  
الأردن / عمان - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، الأولى.

- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ١ / ١٥٣، لشمس الدين أبو  
الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد  
السخاوي ط: الكتب العلمية بيروت - لبنان، الأولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تح / د /  
السيد تقى عبد السيد، ط/ مطبعة السعادة، في ١٤٠٦ هـ.

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، تح / محمد باسل  
عيون السود ط / دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الثانية في عام: ١٤٢٧  
هـ، ٢٠٠٦ م.

- تفسير البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف  
بن حيان أثير الدين الأندلسي تح: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر - بيروت.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين  
حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، شرح وتح:  
عبد الرحمن علي سليمان أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ط: دار الفكر  
العربي، الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني،  
تصحیح: أوتو بير تزل، ط / دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى في  
١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م.



- جامع البيان في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤هـ، ط: جامعة الشارقة - الإمارات.
- الجامع لشعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، أشرف على تحقيقه مختار احمد الندوي، ط/ مكتبة الرشد، الأولى في عام ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٣ م.
- الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث للعامري، أحمد بن عبد الكريم الغزي، تح: فواز أحمد زمرلي، ط: دار ابن حزم
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تح د. أحمد عبد السلام وآخر ط / دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى، تحـ / د / فخر الدين قباوة وآخر، ط / دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى فى ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
- حاشية الصبان، لمحمد بن علي الصبان الشافعي، ط: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧ م
- حجة القراءات العشر لأبى زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحـ / سعيد الأفغانى ط / مؤسسة الرسالة، الثانية، فى ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.
- الحجة للقراء السبعة، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجا، ط: دار المأمون للتراث دمشق / بيروت الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحـ / عبد السلام هارون ط / مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة فى ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.



- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، ط / دار إحياء التراث بيروت لبنان.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي، تح / محمد باسل عيون السود، ط / دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، في ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م.
- ديوان أبي العتاهية، لكرم البستاني، ط/ دار بيروت للطباعة والنشر، في عام ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
- ديوان الإسلام، لشمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، تح: سيد كسروي حسن، ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ديوان الهذليين ط/ دار الكتب المصرية بالقاهرة، الثانية في عام ١٩٩٥ م.
- ديوان جران العود النميري، ط/ دار الكتب المصرية بالقاهرة، الأولى في عام ١٩٣١ م.
- الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، فضلية الشيخ الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، ط: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١.
- زاد المسير في علم التفسير لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ، تح: عبد الرزاق المهدي، ط: دار الكتاب العربي - بيروت الأولى - ١٤٢٢ هـ



- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي تح: د. شوقي ضيف، ط: دار المعارف - القاهرة، الثانية، ١٤٠٠.

- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: د.حسن هنداوي، ط: دار القلم دمشق، الأولى، ١٩٨٥.

- سفر السعادة وسفير الإفادة لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي أبو الحسن، علم الدين السخاوي، تح: د. محمد الدالي، ط: دار صادر، الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

- السنن الصغرى للنسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الثانية، ١٤٠٦ ١٩٨٦.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تح: محمود الأرنؤوط، ط: دار ابن كثير دمشق - بيروت الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- شرح (قواعد الإعراب لابن هشام) لمحمد بن مصطفى القوجوي، شيخ زاده، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، ط: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان) ط/ دار الفكر (دمشق - سورية)، الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ط / دار الفكر، في ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تعليق/ حسن محمد، ط / دار الكتب العلمية بيروت، الأولى، في ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.



- شرح الألفية لابن الناظم، تحـ/ محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الأولى، في ١٤٢٠ هـ.
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لمحمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة - جمهورية مصر العربية، الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحـ د/ عبد الرحمن السيد، وآخر، ط/ دار هجر، الأولى في ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.
- شرح الشاطبية المسمى: إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع للإمام الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠ هـ، للإمام: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ: أبي شامة، تح إبراهيم عطوة عوض، ط شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الأولى.
- شرح الكافية للرضى، تحـ/ إميل يعقوب، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى في ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، ط / مكتبة المتنبى، القاهرة، د " ط " أو " ت " .
- شرح جمل الزجاجة لابن خروف، تحـ د / سلوى محمد عمر عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، الأولى، في ١٤١٩ هـ.



- شرح شواهد الشافية للبغدادي، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، وآخرين، ط / دار الكتب العلمية في ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، تح/ أحمد عبد الغفور عطار، ط / دار العلم للملايين، بيروت، الثانية في ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.
- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، وضع حواشيه / خليل عمران المنصور، ط / دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، في ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، ط: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تح: د. الحافظ عبد العليم خاندار النشر عالم الكتب - بيروت، الأولى، ١٤٠٧ هـ
- علل النحو لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، ط: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م



- الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، تح: أحمد مجتبى ط / دار العاصمة الرياض.
- فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ط: دار ابن كثير دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الأولى ١٤١٤ هـ.
- فرائد الآل في مجمع الأمثال لإبراهيم بن السيد الأحذب الطرابلسي الحنفي، ط / المطبعة الكاثوليكية، بيروت لبنان في عام ١٣١٢ هـ
- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهجراني الحضرمي الشافعي عُني به: بو جمعة مكري، خالد زواريط: دار المنهاج - جدة، الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- الكافية في النحو لابن الحاجب، تح / طارق نجم عبد الله، ط / دار الوفاء، الأولى في ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م.
- الكتاب لسيبويه، تح / عبد السلام هارون، ط / دار الجيل، بيروت، الأولى، دون تاريخ نشر.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، ط/ مكتبة المثني، بغداد د " ط " أو " ت ".
- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، ط: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، عام: ٢٠٠٠ م





- كنوز الذهب في تاريخ حلب ٢ / ١٤٤ لأحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل، موفق الدين، أبو ذر سبط ابن العجمي، ط: دار القلم، حلب، الأولى ١٤١٧ هـ.

- لباب الإعراب للإسفراييني، تح/ بهاء الدين عبد الوهاب، ط / دار الرفاعي للنشر الرياض، الأولى، في ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٤ م.

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تح د / عبد الإله نبهان ط/ دار الفكر، بيروت، الأولى، في ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م.

- للمحة في شرح الملح، لمحمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م

- اللمع في العربية لابن جني، تح/ حامد مؤمن، ط/ عالم الكتب، بيروت، الثانية في ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

- مجمع الأمثال للميداني لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني تح/ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، ط - مطبعة السنة المحمدية.

- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، ط: دار المعرفة بيروت، تح: محمد محي الدين عبد الحميد.

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تح: فؤاد علي منصور، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

- 
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحـ د / محمد كامل  
بركات، ط / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة،  
في ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠ م.
  - معاني القرآن للفراء، تحـ/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد النجار، ط/  
دار السرور د "ط" أو "ت".
  - معاني القرآن للفراء لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ط / عالم الكتب  
بيروت، الثالثة، في عام: ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م، ط: دار عمار - الأردن،  
دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
  - معاني القرآن للأخفش تح هدى قراعة، الخانجي.
  - معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق  
الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب - بيروت، الأولى  
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
  - معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو  
عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تح: إحسان عباس، ط: دار  
الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
  - معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي  
الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ، ط: دار صادر، بيروت، الثانية، ١٩٩٥ م.
  - المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي،  
أبو القاسم الطبراني، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: مكتبة ابن تيمية  
القاهرة، الثانية.



- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، تحـ د /  
مازن المبارك، وآخر، ط / دار الفكر، بيروت، الأولى، فى ١٤١٢ هـ،  
١٩٩٢ م.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم، لأحمد مصطفى  
الشهير بطاش كبرى زادة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الأولى،  
١٤٠٥ هـ.

- المفصل فى صنعة الإعراب، لأبى القاسم محمود بن عمر  
الزمخشري، تح: د. علي بو ملحم، ط: دار ومكتبة الهلال - بيروت، الأولى،  
١٩٩٣

- المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على  
الأسنة، للسّخاوي، عبد الرحمن، ط: دار الكتاب العربي.

- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)،  
لأبى إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي تح / د. محمد إبراهيم البنا. ط: معهد  
البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى - مكة المكرمة،  
الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد الميرد، تحـ / محمد عبد  
الخالق عضيمة ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، فى ١٤١٥ هـ،  
١٩٩٤ م.

- المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ٧ / ٤٠٤، المؤلف: يوسف بن  
تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفى، أبو المحاسن، جمال الدين، تح:  
دكتور محمد محمد أمين.



- نتائج الفكر في النحو للسهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع - شيخ عموم المقارئ: بالديار المصرية، ط/ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح / أحمد شمس الدين، ط / دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، في ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ط/ دار صادر، بيروت، في ١٣٩٧ هـ، ١٩٧٧ م.